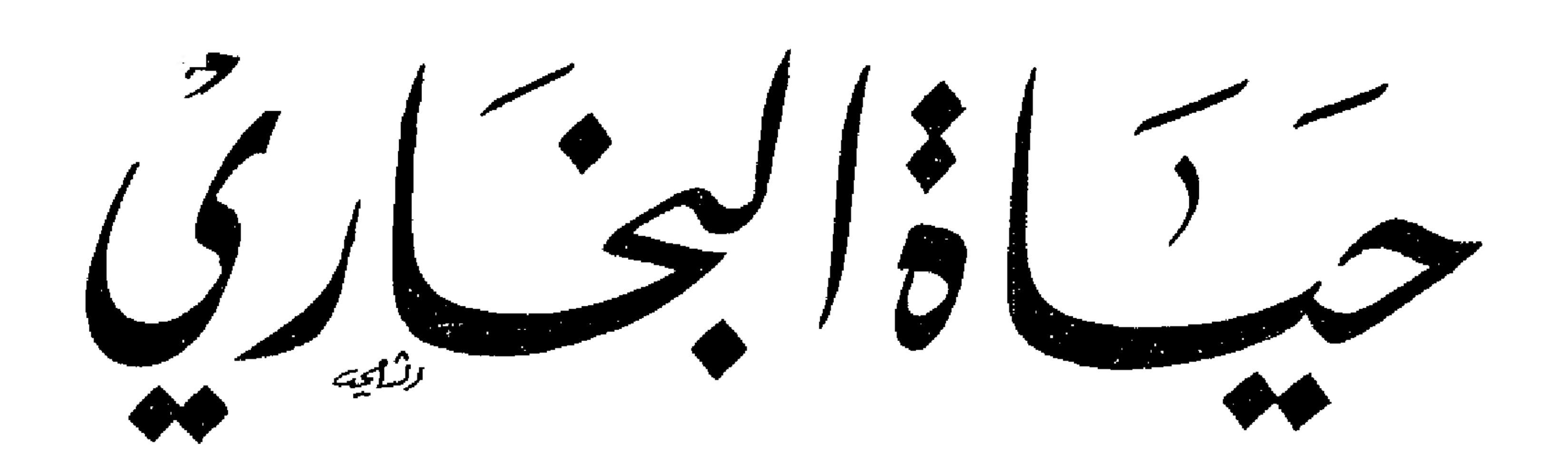


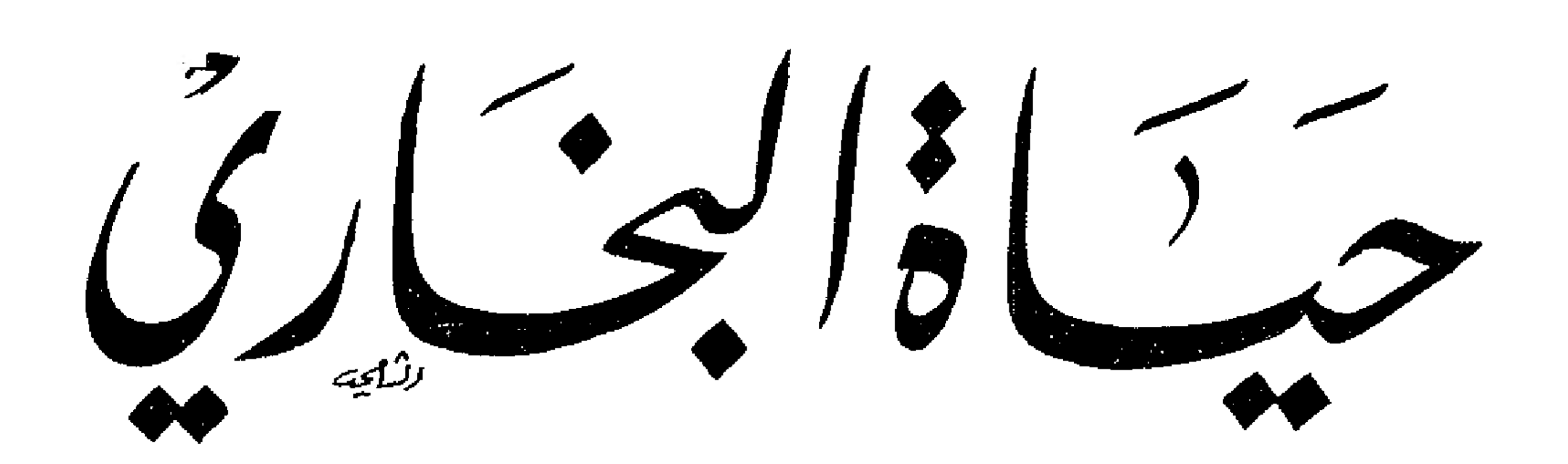
تأليف

الشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي

تحقيق

محمود الأرناؤوط

دار النفائس



تأليف

الشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي

تحقيق

محمود الأرناؤوط

دار النفائس

دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع
شارع فردان ـ بناية صفي الدين
ص.ب ١١/٦٣٤٧ أو ١٤/٥١٥٢
برقياً: دانفايسكو ـ ت ٨١٠١٩٤
أو ٨٦١٣٦٧ بيروت ـ لبنان

الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م

الإهداء

إلى أستاذي الـمُحَدِّث الشيخ شعيب الأرناؤوط .

تقديراً لجهوده في خدمة كتب السُّنَّة النبوية وما يتصل بها ، واعترافاً بفضله ، أطال الله عمره وأحسن إليه في الدُّنيا والآخرة .

محمود الأرناؤوط

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

من المعلوم أن أعظم أثرٍ محا من الكون دَيَاجِير[1] الظُّلْم ، وأنار للأمم السَّبيل الأَمم ، وأنام في أمانه الأنام ، هو أثر دعوة نبينا محمدٍ عليه الصَّلاة والسَّلام ، فقد ظهر له في الكون ما ظهر ، وأدهش العالم بآياته الكُبر ، وكيف لا ؟ وقد بذل من القوة والجهاد لإخراج الناس من الظُّلماتِ إلى النُّور ، ما عرفته الأُمم في أنحاء المعمور ، فلم يدع ـ صلوات الله عليه ـ أمراً مما فيه سعادة الدَّارين إلاّ وبَلَّغَهُ ، وصَدَع [2] به ، وقاوم محادية ، وأرشد إلى التمسك بسببه ، حتّى ظهر الحقّ وعَلاَ سلطانه ، وشمخت مكانته ورسخ مكانه ، ولذا كان من أعظم معجزات هذا النَّبيِّ المعظم ﷺ أَنْ أصبح في مدة يسيرة أهلُ الجزيرة العربية ، بعد أن طال أمد تقاليدهم العمياء وضلالاتهم الجاهلية ، علماء حُنَفَاءَ ، عُقَلاَءَ حُكَمَاءَ ، أُولي علم وكِيَاسَة ، وتقوى وسِيَاسة .

فنهضت أنفسهم إلى نشر لواء الدِّين ، والدَّعوة إلى سبيل الحق المبين ، وكَسْرِ قيود الجَبَابرة وتقاليد الأَحْبَار ، وإطلاق العِنَان [3] للعقل في النّظر

---

(١) الدّياجِيرُ : جمع ديجور ، وهو الظلام ، قال ابن الأثير : والواو والياء زائدتان .

(٢) صدع : بمعنى تكلم .

(٣) العِنَان : هنا بمعنى القيد .

والاعتبار ، فساسوا بتلك الحكمة الباهرة والعلم الجمّ الأُمم المُتباينة ، وبلغ نور عدلهم وعرفانهم الأطراف المتنائية .

ولما كان ركنُ الهَدي النَّبوي الدّعوة إلى العلم والتّنْويهُ بأُولي الألباب والعلم ، والسَّعيُ إلى الحِكْمَة والعِلم ، وأخذ الحِكْمَةِمن أي قائلٍ للزيادة من العلم ، نزعت بالسَّلف الهِمّةِ إلى اقتناص العلم ، وضرب أكباد الإبل للعلم ، وارتكاب الصِّعَاب وامتطاء القُنَنِ[1] والهِضَاب للعلم ، وجوب الفَيَافي والقِفَار[2] ، واستسهال اقتحام لُجَج البحار للعلم ، حتّى صاروا أئمة الدُّنيا في العلم ، واعترفت من تَزْعُمُ الآن أنها أرقى الأمم مدينة[3] ، للعرب وحضارة الإسلام في العلم .

يظن كثير أن العلم في الصَّدر الأول كان في الصُّدور لا في السُّطور ، ولعل قائل ذلك أراد عناية أولئك بحفظه ووعيه عن ظهر قلب لقلة الاتكال على الحِفْظِ والمحفوظ وهو حقٌّ ، إلاّ أن العِنَايَةَ على التحقيق كانت بالصُّدور والسُّطور ، يَدُلُّكَ على هذا أمر النَّبيِّ ﷺ بكتابة القرآن الكريم ، وإذنه لعبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما[4] ـ بكتابة أحاديثه في الرِّضا والغضب ، وكتابة غيره من أصحابه الكرام لكثير من سننه في نصب

(١) القنن : جمع « قُنَّة » هي أعلى الجبل ، كأنه أراد بقوله : امتطاء أعالي الجبال .

(٢) القِفَار : جمع « قَفْر » وهي مَفَازةٌ لانبات فيها ولا ماء .

(٣) يريد الأمم الأوربية .

(٤) عبارة « رضي الله عنهما» أضفتها من عندي في مواطن كثيرة من الكتاب عند ذكر أي من الصحابة رضوان الله عليهم لتمييزهم عن سواهم من الأعلام ممن ورد ذكرهم في الكتاب .

الصدقات وأَرْش الدِّيَّات ، وإذنه لأَبي شَاه [١] ـ رضي الله عنه ـ بكتابة خطبة الوداع في عَرَفَات ، إلى غير ذلك مما هو معلوم ومشهور ، نعم كان ما كُتب من السُّنَّة المُطَهَّرة وجُمع ؛ هو نزرٌ بالنسبة إلى المحفوظ ، ولم يكن ما كتب على تنسيق الترتيب المعهود الآن ، وإنما نُظم الترتيب في عهد التّابعين ، لما انتشر العلماء في الأمصار ، وظهرت أهل الأهواء والبدع ، فكان أول مجموع في العلم هو سُنَّة النَّبيِّ ﷺ وهديه ، وأقواله ، وأفعاله ، وأقضيته ، وأحكامه ، بأمر من عمر بن عبد العزيز ، وسُمّي ذلك بـ « الحديث » تمييزاً له عن القرآن القديم ، وسُمّي حُفَّاظه « المُحدِّثين » .

قال السيوطي في « التدريب » : أما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المائة في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره ، ففي « صحيح البخاري » في أبواب العلم [٢] ، وكَتَب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم [٣] : انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكْتُبْهُ ، فإني خِفتُ دُروسَ العلم وذَهابَ العُلَماءِ .

---

(١) أبو شاه اليماني . يقال إنه كلبي ، ويقال إنه فارسي ، ثبت ذكره في « الصحيحين » انظر « جامع الأصول » (١٤ / ٣٣٢) و« الإصابة في تمييز الصحابة » (٤ / ١٠٠) .

(٢) انظر « صحيح البخاري » (١ / ٤٩) بعناية الدكتور مصطفى البغا .

(٣) قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري » (١ / ١٩٤) : هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، نسب إلى جدّ أبيه ، ولجدّه عمرو صحبة ، ولأبيه محمد رؤية ، وأبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضائها ، ولهذا كتب إليه ، ولا يُعرف له اسم سوى أبي بكر ، وقيل كنيته أبو عبد الملك ، واسمه أبو بكر ، وقيل : اسمه كنيته .

قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري »[(١)] : يستفاد من هذا ابتداء تدوين الحديث النّبَوي .

أفاد أن أول من دَوَّنه بأمر عمر بن عبد العزيز الإمام ابن شِهَاب الزُّهْرِي [(٢)] . ثم دوّنت السُّنَنُ ممزوجةً بأقوال الصَّحَابة وفتاوى التَّابعين وغيرهم . وأوّل من جمع ذلك ابن جُرَيْج [(٣)] بمكة ، وابن إسْحَاق [(٤)] ومالِك [(٥)] بالمدينة . . . .

---

(١) انظر « فتح الباري » (١ / ١٩٤) .

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شِهَاب الزُّهري ، من بني زهرة بن كلاب ، من قريش ، أول من دوَّن الحديث ، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء كان يحفظ ألفين ومئتي حديث ، نصفها مسند ، توفي سنة (١٢٤) هـ . انظر « مشاهير علماء الأمصار » صفحة (٦٦) ، « وشذرات الذهب » (٢ / ٩٩ - ١٠١) بتحقيقي .

(٣) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، فقيه الحرم المكي ، كان إمام أهل الحجاز في عصره ، وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة ، روميّ الأصل ، قال الذهبي : كان ثبتاً لكنه يدلس ، توفي سنة (١٥٠) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٢ / ٢٢٦ - ٢٢٨) .

(٤) هو محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء ، المدني ، من أقدم مؤرخي العرب ، له « السيرة النبوية » التي هذبها ابن هشام ، كان من أحسن الناس سياقاً للأخبار وأحفظهم لمتونها ، مات سنة (١٥١) هـ . انظر « مشاهير علماء الأمصار » ص (١٣٩) و« شذرات الذهب » (٢ / ٢٣٥) .

(٥) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري ، إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه تنسب المالكية ، أهم مصنفاته كتابه « الموطأ » في الحديث . مات سنة (١٧٩) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٢ / ٣٥٠ - ٣٥٤) . و« جامع الأصول في أحاديث الرسول » لابن الأثير (١ / ١٨٠) بتحقيق والدي الشيخ عبد القادر الأرناؤوط حفظه الله .

والرَّبِيع بن صَبِيح [١] ، وسعيد بن أَبِي عَرُوبَة [٢] ، وحَمَّاد بن سَلَمة [٣] بالبصرة ، وسُفْيان الثَّوري [٤] ، والأَوْزاعي [٥] بالشام ، وهُشَيْم [٦] بواسِط [٧] ،

---

(١) وهو أول من صنف بالبصرة ، كان عابداً ورعاً ، وفي روايته للحديث ضعف ، مات سنة (١٦٠) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٢ / ٢٦٩) .

(٢) قلت : في الأصل : سعيد بن أبي عروة وهو خطأ ، والتصحيح من كتب الرجال ، وسعيد بن أبي عَروبة أحد الأئمة الأعلام ، وهو أول من صنف الأبواب بالبصرة ، قال الإمام أحمد : لم يكن له كتاب إنما كان يحفظ ، مات سنة (١٥٦) هـ . انظر « تذكرة الحفَّاظ » للذهبي (١ / ١٧٧) ، و« طبقات الحفاظ » للسيوطي صفحة (٧٨) و« شذرات الذهب » (٢ / ٢٥٤) .

(٣) كان مفتي البصرة ، وأحد رجال الحديث ، وكان حافظاً ثقة مأموناً ، مات سنة (١٦٧) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٢ / ٢٩٦) .

(٤) كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى ، وكان يلقب بأمير المؤمنين في الحديث . مات سنة (١٦١) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٢ / ٢٧٤) .

(٥) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد الأوزاعي ، إمام أهل الديار الشامية في الفقه والزهد ، وأحد الكتاب المترسلين ،له كتاب « المسائل » ويقدَّر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها ، وكانت الفيتا تدور بالأندلس على رأيه إلى زمن الحكم بن هشام ، قال صالح بن يحيى في تاريخ بيروت : كان الأوزاعي عظيم الشأن بالشام ، وكان أمره فيهم أعز من أمر السلطان ، مات سنة (١٥٧) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٢ / ٢٥٦) .

(٦) هو هشيم بن بشير السّلمي الواسطي ، كان محدِّث بغداد في عصره ، مات سنة (١٨٣) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٢ / ٣٧٥) .

(٧) انظر خبرها في « معجم البلدان لياقوت (٥ / ٣٤٧) ، و« الروض المعطار » صفحة (٥٩٩) ، و« لسان العرب » لابن منظور « وسط » .

ومَعْمَر[1] باليمن ، وجَرير بن عبد الحميد[2] بالرَّيِّ[3] ، وابن المُبَارَك[4] بخُراسَان ، وكان هؤلاء في عصر واحدٍ فلا يُدرى أيهم سبق ، وهؤلاء كانوا في أثناء المائة الثانية ، ثم تلا المذكورين كثير من أهل عصرهم .

وبالجملة فقد استفحل أمر التأليف في السُّنَّة وتفنن الحفاظ في جمعها .

فمنهم من رتَّب الحديث على أسماء الصحابة فخرَّج المسندات والمرفوعات إلى النَّبيِّ ﷺ[5] .

ومنهم من ضم إليها الموقوفات على الصّحابة وروى فتاويهم وفتاوى التّابعين معهم[6]. ومنهم من رتَّب الحديث على أبواب الفقه[7] .

---

(١) هو معمر بن راشد الأزدي ، فقيه ، حافظ للحديث ، من أهل البصرة ، ولد واشتهر فيها ، وسكن اليمن ، وأراد العودة إلى بلده فكره أهل صنعاء أن يفارقهم ، فقال لهم رجل : قيِّدوه ، فزوجوه ، فأقام بينهم . مات سنة (١٥٣) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٢ / ٢٤٤) .

(٢) هو جرير بن عبد الحميد الضبِّي ، محدث الريّ في عصره ، مات سنة (١٨٨) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٢ / ٤٠٤) .

(٣) انظر خبرها في « معجم البلدان » لياقوت (٣ / ١١٦) ، و« الروض المعطار » صفحة (٢٧٨) .

(٤) هو عبد الله بن المبارك التميمي المروزي : أفنى عمره في الأسفار ، حاجاً ومجاهداً وتاجراً ، مات سنة (١٨١) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٢ / ٣٦١) .

(٥) قلت : منهم الإمام أحمد بن حنبل ، إمام أهل السُّنة ، صاحب « المسند » ، المتوفى سنة (٢٤١) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٣ / ١٨٥) .

(٦) قلت : منهم الإمام عبد الرزاق الصنعاني صاحب « المصنف » المتوفى سنة (٢١١) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٣ / ٥٥ ـ ٥٦) .

(٧) قلت : كأصحاب « السُّنن » .

ومنهم من بوَّبه ورتَّبه ورأى أن لا يسند إلاّ الصحيح ، وأن يؤيده بما ينزل عنه معلقاً له ، وأن ينبّه على ضعف الضعيف ، وخطأ الرأي المنابذ للسُّنَّة [1] .

ومنهم من بوَّبه ورتبه وأسند جميع ما روي في الباب صحيحاً [2] .

ومنهم من بوَّبه ورتّبه واقتصر على أصحّ ما روي في الباب ، وأشار إلى بقية من رواه عن الصّحب من طرف آخر ، وضم إليه فقه الأئمة فيه .

ومنهم من رتّبه على معاجم الشيوخ [3] .

إلى غير ذلك من التّفنن في التأليف ، الذي يقتضيه نَامُوس العناية به ، والتسابق إليه ، لاسيما وفي الصّدر الأول ، كانت دولة العلم للحديث والآثار ، ودولة الفخر والمجد لحملته وحفظته ، والمكثيرين من تلقيه ، وتطواف البلاد لسماعه ،حتّى كان يُصبح الحافظ رِحْلَةَ الناس من الآفاق ، وكعبة الطُّلاب والآخذين من أقاصي المعمور ، ولذا عُنيت الحُفّاظ بجمع الحديث ، وكثرت التأليف فيه كثرة مدهشة ، ما بين مجلدات إلى أجزاء صغيرة في ورقات ، وتنّوعت مع ذلك وجهة تحمل الحديث وجمعه .

ومنهم من كان يتحرى التلقي عن العدل الثقة ، ويطرح غيره .

---

(١) كالإمام عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، صاحب « الترغيب والترغيب » المتوفى سنة (٦٥٦) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٧ / ٤٧٩) .

(٢) كالإمامين الجليلين البخاري ومسلم .

(٣) كالإمام سليمان بن أحمد الطبراني في « معجمه الكبير » . انظر ترجمته في « شذرات الذهب » (٤ / ٣١٠ ـ ٣١١) .

ومنهم من كان يتوسط في الرجال فلا يغلو في التشديد فيهم ، ولا في الترخيص ، فيأخذ عن كل من لم يجمعوا على تركه ، ثم جروا في مسنداتهم بعد ذلك على مشاربهم .

فمنهم من جمع بين الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، والمنكر ، وأحال تمييز ذلك إلى طبقات الرجال المعروفة عند أهلها ، وما صنف في تعديلها وجرحها (١) .

ومنهم من اقتصر على الصحيح وجانب غيره (٢) .

وهؤلاء منهم من تساهل في الإسناد والمعنعن فجعل له حكم الاتصال ، إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه ، وإن لم يثبت اجتماعهما ، إلّا إن كان المعنعن مدلساً ، وهو ماجرى عليه الإمام مسلم .

ومنهم [من] تشدّد فلم يحمل ذلك على الاتصال إلّا إذا أثبت اجتماعهما ولو مرَّة واحدة ، وهذا ما نحاه الإمام البخاري ، وجرى عليه في « صحيحه » وصرَّح به في « تاريخه » وبه يُعلم أن الإمام البخاري أشد المحدِّثين مذهباً في قبول الحديث ، فلا غرو أن لُقِّب بأمير المؤمنين في الحديث ، وكان كتابه أصح كتب الحديث وأرقاها ، فإذاً لزم التعريف بالبخاري والتنويه بترجمة حياته وفلسفته في الحديث ، واجتهاده في الفقه ، وسيرته الجليلة .

---

(١) كالإمام أحمد بن حنبل في « مسنده » وأصحاب « السنن » .

(٢) كالإمامين البخاري ومسلم .

الشروع في ترجمة الإمام البخاري

لا يبالغ المؤلف إذا قال : إن استيفاء ترجمة الإمام يحتاج إلى أوقات كثيرة ، واستقراء مواد وفيرة ، يقلُّ دونها مجلدٌ ضخمٌ ، إلا أن ما لا يدرك كله لا يترك جُلُّهُ [1] ، ويكفي من القلادة ما أحاط بالجيد ، ومن أبيات القصيد بيت القصيد ، وهذا ما نتوخاه في هذه الورقات ، مستعينين بفاطر الأرض والسماوات .

نسب البخاري

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بَرْدِزْبة [2] ، كان بردزبة فارسياً على دين قومه ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجُعْفيّ [3] وأتى بخارى فنسب إليه نسبة ولاء عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص كان ولاؤه له ، وإنما قيل له الجعفي لذلك ، وأما ولده إبراهيم فلم نقف على شيء من أخباره ، وأما إسماعيل والد « البخاري » فكان من رواة الحديث ، ذكره ابن حبان في « كتاب الثقات » روى عن حماد بن زيد ،

---

(١) أي معظمهْ .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في « هدي الساري » صفحة (٤٧٧) : وبردزبة بالفارسية الزراع كذا يقوله أهل بخارى .

(٣) وكان والي بخارى وقتها . انظر « اللباب في تهذيب الأنساب » لابن الأثير (١ / ٢٨٤) ، و« معجم البلدان » لياقوت (١ / ٣٥٥) .

ومالك ، وصحب ابن المبارك[1] ، وأخبر عند موته أنه لا يعلم في ماله درهماً من حرام ولا درهماً من شبهة ، ولما مات أبوه إسماعيل نشأ محمد صغيراً في حجر أمه ، ثم حج مع أمه وأخيه أحمد ، وكان أحمد أسنَّ منه ، ثم رجع إلى بخارى فمات بها ، وأقام محمد بمكة مجاوراً يطلب العلم[2] .

ولادته

ولد يوم الجمعة بعد الصلاة ، لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة (١٩٤) أربع وتسعين ومائة بِبُخَارى[3] .

مبدأ طلبه الحديث

قال الفِرَبْرِيُّ[4] : سمعت محمد بن أبي حاتم وراق البخاري يقول : سمعت البخاري يقول : أُلهِمتُ حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب ، قلت : وكم أتى عليك إذ ذاك ، قال : عشر سنين أو أقل ، ثم خرجت من الكُتَّاب

---

(١) في « هدي الساري » لابن حجر : وصافح ابن المبارك .

(٢) ينقل المؤلف عن « هدي الساري » وهو مقدمة الكتاب العظيم « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » .

(٣) وهي من أعظم مدن ماوراء النهر وأجلها . انظر « معجم البلدان » (١ / ٣٥٣) ، و« الروض المعطار » للحميري صفحة (٨٢) .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح الفربري ، راوية « صحيح البخاري » عنه ، رحل إليه الناس ، وسمعوا منه هذا الكتاب . انظر « اللباب في تهذيب الأنساب » (٢ / ٤١٨) و« شذرات الذهب » (٤ / ١٠١) .

فجعلت أختلفُ إلى الدَّاخلي [1] وغيره ، فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس : سفيان،عن أبي الزُّبير ، عن إبراهيم ، فقلت : إن أبا الزُّبير لم يرو عن إبراهيم فانتهرني ، فقلت له : ارجع إلى الأصل إن كان عندك ، فدخل فنظر فيه ، ثم رجع فقال : كيف هو يا غلام ؟ فقلت : هو الزبير ، وهو ابن عدي ، عن إبراهيم ، فأخذ القلم وأصلح كتابه وقال لي : صدقت ، فقال له إنسان : ابن كم [كنت] حين رددتَ عليه ؟ فقال : ابن إحدى عشرة سنة ، قال : فلما طعنتُ في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ، ووَكِيع [2] ، وعرفت كلام هؤلاء ـ يعني أصحاب الرأي ـ قال : ثم خرجت مع أمي وأخي إلى الحج .

فكان أول رحلته على هذا سنة (٢١٠) عشر ومائتين .

رحلته وتنقله في البلاد

قال البخاري : دخلت إلى الشام ، ومصر ، والجزيرة مرتين ، وإلى البصرة أربع مرات ، وأقمت بالحجاز ستة أعوام ، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدِّثين .

---

(١) وهكذا ذكره أيضاً ابن حجر في « هدي السَّاري » ص (٤٧٨) بنسبته فقط وقد نقل عنه المؤلف رحمه الله ولم أقف على ذكر له فيما بين يدي من المصادر والمراجع .

(٢) هو وكيع بن الجَّراح بن مليح الرؤاسي ، حافظ للحديث ، كان محدِّث العراق في عصره ، من مصنفاته « السُّنن » و« المعرفة والتاريخ » مات سنة (١٩٧) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٣ / ٤٥٨) .

عدة مشايخه

قال البخاري : كتبت عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث .

وأعلى طبقاتهم من حدثه عن التابعين .

وكان يقول : لا يكون المحدِّث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه ، وعمن هو مثله ، وعمن هو دونه [١] .

ولما سمع من رفقائه في الطلب ، ومن قوم هم في عداد طلبته في السن والإسناد ، سمع منهم للفائدة ، كما بسط الحافظ ابن حجر في « المقدمة » [٢] .

سنّه أول ما كُتب عنه

قال أبو بكر بن أبي عَيَّاش الأَعْيَنَ [٣] : كتبنا عن محمد بن إسماعيل وهو أمرد [٤] على باب محمد بن يوسف الفِرْيابي [٥] ، وكان موت الفِرْيابي سنة (٢١٢) اثنتي عشرة ومائتين ، وكان سنّ البخاري إذ ذاك نحواً من ثمانية

---

(١) قلت : وهذا ما يشير إلى تواضعه رحمه الله .

(٢) انظر « هدي الساري » صفحة (٤٧٩) .

(٣) قلت : لعل الصواب « ابن أبي عتاب الأعين » . انظر « اللباب » (١ / ٧٦) ، و« تذكرة الحفاظ » للذهبي (٢ / ٥٥٢) .

(٤) قال ابن منظور : الأمرد : الشاب الذي بلغ خروج لحيته وطَرَّ شاربه ولم تَبْدُ لحيته . « لسان العرب » « مرد » .

(٥) مترجم في « تذكرة الحفاظ » للذهبي (١ / ٣٧٦) و« شذرات الذهب » (٣ / ٥٩) .

عشر عاماً أو دونها .

سَعَة حفظه

قال حَاشِد بن إسماعيل [1] : كان البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وعو غلام ، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام ، فلمناه بعد ستة عشر يوماً فقال : قد أكثرتم عليَّ فاعرضوا عليَّ ماكتبتم ، فأخرجناه فزاد على خمسة عشر ألف حديث ، فقرأها كلها عن ظهر قلب ، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه .

وقال محمد بن الأزهر السِّجِسْتاني : كنت في مجلس سُلَيمان بن حَرْب [2] ، والبخاري معنا يسمع ولا يكتب ، فقيل لبعضِهم : ماله لا يكتب ؟ فقال : يرجع إلى بخارى ويكتب من حفظه .

وقال ابن عَدِي [3] الحافظ : سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون : إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث ،

---

(١) هو حاشد بن إسماعيل بن عيسى البخاري الغزال ، كان محدِّث الشَاش ـ وتعرف الآن بطشقند ـ في عصره ، وهي بلدة بما وراء النهر أنجبت عدداً كبيراً من الأئمة الأعلام ، مات سنة (٢٦١) هـ . انظر « تذكرة الحفاظ » (٢ / ٥٦٤) ، و« الأمصار ذوات الآثار » ص (٩٤) ، و« معجم البلدان » (٣ / ٣٠٨) .

(٢) هو سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي الواشجي ، قاض من أهل البصرة ، مات سنة (٢٢٤) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٣ / ١١٠) .

(٣) هو عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجرجاني ، ويعرف أيضاً بابن القطان ، صاحب كتاب « الكامل » في الجرح والتعديل ، مات سنة (٣٦٥) هـ . انظر « تذكرة الحفاظ » (٣ / ٩٤٠) و« شذرات الذهب » (٤ / ٣٤٤ ـ ٣٤٥) .

فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه ، فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر ، وإسناد هذا المتن لمتنٍ آخر ، ودفعوها إلى عشرة أنفس ، لكل رجل عشرة أحاديث ، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري ، وأخذوا عليه الموعد للمجلس ، فحضروا ، وحضر جماعة من الغرباء من أهل خُراسَان وغيرهم ، ومن البغداديين ، فلما اطمئن المجلس بأهله ، انتدب رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث ، فقال البخاري : لا أعرفه ، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتّى فرغ والبخاري يقول : لا أعرفه ، وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون : فهم الرجل . ومن كان لم يدر القصة يقضي على البخاري بالعجز ، والتقصير ، وقلة الحفظ .

ثم انتدب رجل من العشرة أيضاً فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث المقلوبة ، فقال : لا أعرفه ، فسأله عن آخر فقال : لاأعرفه ، فلم يزل يلقي عليه واحداً واحداً حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه .

ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة ، حتى [إذا] فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة ، والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه ، فلما علم أنهم قد فرغوا ، التفت إلى الأول فقال : أما حديثك الأول فقلت كذا وصوابه كذا [وحديثك الثاني كذا وصوابه كذا] ، والثالث والرابع على الولاء ، حتى أتى على تمام العشرة ، فردَّ كل متن إلى إسناده ، وكل إسناد إلى

متنه ، وفعل بالآخرين مثل ذلك ، فأقرَّ الناس [له] بالحفظ ، وأذعنوا له بالفضل [١] .

قال الحافظ ابن حجر : هنا يُخضع للبخاري ، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب ، فإنه كان حافظاً ، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة [٢] .

وقال أبو بكر الكلوَذاني : ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل ، كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعة ، فيحفظ عامة أطراف الأحاديث من مرة واحدة [٣] .

وقال محمد بن حَمْدويه : سمعت البخاري يقول : أحفظ مئة ألف حديث صحيح ، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح [٤] .

وقال ورَّاقه له مرَّة [في خلوة] : هل من دواء للحفظ ، فقال : لا أعلم شيئاً أنفع للحفظ [من] نَهْمَة [٥] الرجل ، ومداومة النظر [٦] .

وقال البخاري : ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السَّقيم ، وحتى نظرت في كتب أهل الرأي ، وما تركت بالبصرة حديثاً إلا

---

(١) « هدي الساري » للحافظ ابن حجر صفحة (٤٨٦) .

(٢) « هدي الساري » صفحة (٤٨٦) .

(٣) « هدي الساري » صفحة (٤٨٦) .

(٤) « هدي الساري » صفحة (٤٨٧) .

(٥) قال ابن منظور : النهمة : بلوغ الهمة في الشيء . « لسان العرب » « نهم » .

(٦) « هدي الساري » صفحة (٤٨٧) .

كتبته [1] .

وقال : لا أعلم شيئاً يُحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسُّنَّة ، فقيل له : يمكن معرفة ذلك ؟ فقال : نعم [2]

سيرته وأخلاقه

روى غُنْجَار [3] في « تاريخه » عن أبي سعيد بكر بن منير قال : سمعت البخاري يقول : كنت استغل في الشهر خمسماية درهم فأنفقها في الطلب ، وماعند الله خير وأبقى ، وقال مرة : ماتوليت شراء شيء قط ولا بيعه ، كنت آمُرُ إنساناً فيشتري لي ، قيل له : ولِمَ ، قال لما فيه من الزيادة ، والنقصان ، والتخليط [4] .

وحمل إليه بضاعة أنفذها إليه أبو حفص فاجتمع بعض التجار إليه بالعشية وطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم ، فقال لهم : انصرفوا الليلة ، فجاءه من الغد تجار آخرون فطلبوا منه البضاعة بربح عشرة آلاف درهم

---

(١) « هدي الساري » صفحة (٤٨٨) .

(٢) « هدي الساري » صفحة (٤٨٨) .

(٣) هو محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان ، المعروف بغنجار ، مؤرخ من أهل بخارى ، له « تاريخ بخارى » قال ابن ناصر الدين : من أجلّ المصنفات . مات سنة (٤١٢) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٥ / ٦٦) .

(٤) « هدي الساري » صفحة (٤٧٩) ، وغنجار يروي هذا الخبر عن أحمد بن عمر المقرىء ، عن أبي سعيد بكر بن منير ، وقد أسقط المؤلف رحمه الله اسم المقرىء ، الأمر الذي يجعل القارىء يظن أن في سند الخبر انقطاعاً !

فردهم وقال : إني نويت البارحة أن أدفعها إلى الأولين ، فدفعها إليهم وقال : لا أحب أن أنقض نيتي [1] .

وقال ورَّاقة : كان البخاري يركب إلى الرمي كثيراً ، فما أعلم أني رأيته في طول ما صحبته أخطأ سهمه [2] الهدف إلَّا مرتين ، بل كان يُصيب في كل ذلك ولا يسبق .

وقال ورَّاقه أيضاً : سمعته يقول : لا يكون لي خصم في الآخرة ، فقلت : إن بعض الناس ينقمون عليك « التاريخ » يقولون فيه اغتياب الناس ، فقال إنما روينا ذلك رواية ، ولم نقله من عند أنفسنا ، قد قال النَّبيُّ ﷺ : « بئس أخو العشيرة » [3] .

وكان يقول : ما اغتبت أحداً قطُّ منذ علمت أن الغيبة حرام [4] .

قال الحافظ ابن حجر : وللبخاري في كلامه على الرجال توقٍّ زائد ، وتحرٍّ بليغ ، يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل ، فإن أكثر ما يقول : « سكتوا عنه » ، « فيه نظر » ، « تركوه » ، ونحو هذا ، وقلَّ أن يقول : « كذاب » ، أو « وضاع » ، وإنما يقول : « كذَّبه فلان » ، « رماه فلان » ،

---

(١) « هدي الساري » صفحة (٤٧٩ ، ٤٨٠) .

(٢) في الأصل : « سيفه » وهو خطأ ، والتصحيح من « هدي الساري » لأن المؤلف رحمه الله ينقل عنه صفحة (٤٨٠) .

(٣) « هدي الساري » صفحة (٤٨٠) . قلت : والحديث رواه البخاري رقم (٣١٣٢) في الأدب : باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفحشاً ، و(٦١٣١) باب المداراة مع الناس ، وأبو داود رقم (٤٧٩٢) في الأدب : باب في حسن العشرة .

(٤) « هدي الساري » صفحة (٤٨٠) .

يعني بالكذب [١] .

وقال ورَّاقه : كنا بفرَبْر [٢] ، وكان أبو عبد الله يبني رِباطاً مما يلي بخارى ، فاجتمع بشرٌ كثيرٌ يعينونه على ذلك ، وكان ينقل اللَّبِن ، فكنت أقول له : يا أبا عبد الله : إنك تكفيني ذلك فيقول : هذا الذي ينفعني [٣] .

وقال : كان البخاري قليل الأكل جداً ، كثير الإحسان إلى الطلبة ، مفرط الكرم [٤] .

وكان يقرأ في السَّحَر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن فيختم عند السَّحَر في كل ثلاث ليالٍ ، وكان يختم بالنهار في كل يوم ختمة [٥] .

وكان يصلي في وقت السَّحَر ثلاث عشرة ركعة ، يوتر منها [٦] بواحدة .

ورفع إنسان من لحيته قُذَّاة [٧] وطرحها إلى الأرض في المسجد ، فمد

---

(١) « هدي الساري » صفحة (٤٨٠) .

(٢) في الأصل : « بعزيز » وهو خطأ ، والتصويب من « معجم البلدان » لياقوت (٤ / ٢٤٥) ، و« الروض المعطار » للحميري صفحة (٤٤٠) ، وهي مدينة بينها وبين بخارى ثلاث مراحل ، وكانت تعرف برباط طاهر بن علي . وقد ضبطت في « معجم البلدان » بكسر الفاء .

(٣) « هدي الساري » صفحة (٤٨١) وفيه أيضاً « كنا بفربر » وهو يؤيد ما ذكرته من تحريف اسم هذه المدينة إلى « عزيز » في الأصل . والحمد لله على توفيقه .

(٤) « هدي الساري » صفحة (٤٨١) .

(٥) « هدي الساري » صفحة (٤٨١) .

(٦) في الأصل : « فيها » وهو خطأ ، والتصويب من « هدي الساري » صفحة (٤٨١) .

(٧) قال ابن منظور : القُذَّةُ : ريش السهم ، وجمعها قُذَذٌ وقِذاذٌ . « لسان العرب » « قذذ » .

يده فرفع القذاة من الأرض فأدخلها في كمه فلما خرج من المسجد طرحها ، فكأنه صان المسجد عما تصان عنه لحيته[1] .

شعره

أخرج الحاكم[2] في « تاريخه » من شعره قوله :

اغتنم في الفراغ فضل رُكوع   فعسى أن يكون مَوتُك بَغْتَهْ
كم صحيح رأيت من غير سقم   ذهبت نفسه الصحيحة فلتهْ

ولما نعي إليه عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمي[3] أنشد :

إن عشت تفجع بالأحبة كلِّهم   وبقاء نفسك لا أباً لك أفجع

بيان أنه أول من صنَّف الصحيح المجرّد

قال الإمام أبو عمرو بن الصَّلَاح[4] في « علوم الحديث »[5] : عن

(١) انظر « هدي الساري » صفحة (٤٨١) .
(٢) هو محمد بن عبد الله بن حَمْدُويَه بن نعيم الضَّبيِّ الطَّهْمَاني النَّيْسَابوري ، صاحب « المستدرك على الصحيحين » ، وهو من أعلم الناس بصحيح الحديث وتمييزه عن سقيمة ، مات سنة (٤٠٥) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٥ / ٣٣) .
(٣) صاحب « السنن » ، كان عاقلاً ، فاضلاً ، مفسراً ، فقيهاً ، ، أظهر علم الحديث والآثار بسمرقند . مات سنة (٢٥٥) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٣ / ٢٤٥) .
(٤) هو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ، أحد الفضلاء المقدمين في التفسير ، والحديث ، والفقه ، وأسماء الرجال ، كان بين العلماء الكبار الذين درَّسوا بالمدرسة الصلاحية ببيت المقدس ، ودار الحديث بدمشق . مات سنة (٦٤٣) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٧ / ٣٨٣) .
(٥) انظر ص (١٧) منه بتحقيق الدكتور نور الدِّين عتر .

محمد بن يوسف الشَّافِعي أنه قال : أول من صنف في « الصحيح » البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ، وتلاه مسلم بن الحجَّاج [1] .

وقال السُّيُوطي [2] في « التدريب » : كانت الكتب قبله مجموعة ممزوجاً فيها الصحيح بغيره .

كون « جامعه » أصح الكتب بعد القرآن الكريم والاستدلال عليه والجواب عن تقديم الإمام الشافعي « الموطأ »

قال الإمام النَّوَوي [3] في « التقريب » ، وقبله ابن الصَّلَاح في « علوم الحديث » : وكتاباهما ـ يعني البخاري ومسلماً ـ أصح الكتب بعد كتاب الله

---

(١) هومسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، صاحب « صحيح مسلم » مات سنة (٢٦١) هـ . انظر « جامع الأصول » (١ / ١٨٧) ، و« شذرات الذهب » (٣ / ٢٧٠) .

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، صاحب المصنفات الكثيرة ، المتوفى سنة (٩١١) هـ . انظر « الكواكب السائرة » (١ / ٢٢٦) .

(٣) هو يحيى بن شرف الحزامي الحوراني النووي ، من كبار علماء القرن السابع الهجري ، عاش (٤٥) سنة فقط ، وخلف عدداً كبيراً من المؤلفات في علوم مختلفة من أهمها « روضة الطالبين وعمدة المفتين » نشره المكتب الإسلامي بدمشق بتحقيق الشيخين شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ، و« الأذكار » وطبعاته كثيرة أشهرها الصادرة عن دار الملاح بدمشق بتحقيق والدي الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ـ حفظه الله ـ ، و« شرح صحيح مسلم » وغيرها . مات سنة (٦٧٦) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٧ / ٦١٨) .

العزيز ، أي لأنهما أول من صنف في « الصحيح » المجرد في صدر الإسلام ، وكان السابق البخاري ، وتبعه مسلم .

قال نجم الدِّين الطُّوفي [1] ـ رحمه الله ـ في « شرح الأربعين » : ومما يدل على أن كتابيهما أصح كتب السنَّة ، أن المحدِّثين قسموا الحديث الصحيح سبعة أقسام .

أحدها : ما اتفقا عليه .

وثانيها : ما انفرد به البخاري .

وثالثها : ما انفرد به مسلم .

ورابعها : ماخُرِّج على شرطهما .

وخامسها : ما خُرِّج على شرط البخاري .

وسادسها : ما خُرِّج على شرط مسلم .

وسابعها : ما حكم بصحته إمام مُعتبر ولا معارض له .

قال : فلما قدّموا « الصحيحين » فيما خُرِّج في أقسام الحديث الصحيح ومراتبه ، دلَّ على اتفاقهم على أنهم أصح الكتب المصنفة كما قال الشيخ النَّووي رحمه الله .

سبب تجريده الصحيح

قال الحافظ ابن حجر : قوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحَنْظَلي المعروف بابن

---

(١) هو سليمان بن عبد القوي الطوفي الصَّرْصَري ، المعروف بنجم الدين ، فقيه حنبلي . مات سنة (٧١٦) هـ . انظر « الدُّرر الكامنة » (٢ / ١٥٤) و« الأعلام » (٣ / ١٢٧) .

راهْوَيْه [1] وذلك فيما رواه الْـخَطِيب البَغْدَادي [2] عن أبي عبد الله البُخَاري قال : كنا عند إسحاق بن راهْوَيْه فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ قال : فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع « الجامع الصحيح » .

مقدار الأحاديث التي جرّد منها الصحيح

روى الغَسَّاني [3] عنه قال : خرَّجت « الصحيح » من ستمائة ألف حديث [4] .

تلقيب البخاري بإمام الـمُحَدِّثين وبأمير المؤمنين في الحديث

قال نجم الدين الطُّوفي ـ رحمه الله ـ في « شرح الأربعين » تلقيب النَّوَوِي الشيخين بإمامي الـمُحَدِّثين هو باعتبار ما كانا عليه من الورع ، والزُّهد ، والجدّ ، والاجتهاد في تخريج الصحيح ، والتصريح به في كتابيهما ، حتى ائتم بهما في التصحيح كل من بعدهما .

---

(١) أحد كبار الحفاظ ، أخذ عنه البخاري ، وأحمد ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، مات سنة (٢٣٨) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٣ / ١٧٢ ـ ١٧٣) .

(٢) هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، صاحب « تاريخ بغداد » ، كان من كبار الحفاظ المؤرخين المقدمين . مات سنة (٤٦٣) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٥ / ٢٦٢ ـ ٢٦٤) .

(٣) أي عن البخاري رحمه الله .

(٤) انظر « جامع الأصول » (١ / ١٨٦) .

وقال السُّيُوطي في « التدريب » في شرح فروع النوع السادس والعشرين في فضل رواة الحديث ، وقال رسول الله ﷺ : « اللهم ارْحَمْ خُلَفائي ، قيل وَمنْ خُلَفاؤكَ ، قَالَ : الذين يَأتُونَ مِنْ بَعْدِي يَرْوُونَ أحاديثي وسُنَّتي » رواه الطبراني وغيره [(١)] .

قال : وكأن تلقيب الـمُحَدِّث بأمير المؤمنين مأخوذ من هذا الحديث ، قال : وقد لُقِّب به جماعة ، منهم : سُفيان ، وابن راهْوَيْه [(*)] والبُخَاري ، وغيرهم [(٢)] .

قال ابن حجر : وأما ماروي عن الشَّافِعي من قوله : ما أعلم في الأرض كتاباً أصح من « الموطأ » ، فإنما قال ذلك بالنسبة إلى الجوامع

---

(١) ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ١٢٦) وعزاه للطبراني في « المعجم الأوسط » من حديث عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما وقال : وفيه أحمد بن عيسى الهاشمي ، قال الدارقطني : كذاب . وضعفه المنذري في « الترغيب والترهيب » (١ / ١١٠) .

(*) في « فوائد رحلة ابن رشيد » : مذهب النحاة في هذا ونظائره (كعمرويه ، ونفطويه ، وسيبويه ، وجربويه ، وخالويه) فتح الواو وما قبلها ،وسكون الياء ثم هاء ، والمحدثون ينحون به نحو الفارسية فيقولون هو بضم ما قبل الواو وسكونها ، وفتح الياء وإسكان الهاء فهي هاء على كل حال ، والتاء خطأ ، قال : وكان الحافظ أبو العلاء العطار يقول : أهل الحديث لا يحبون ويه ، وهكذا ذكره النووي في « تهذيبه » في ترجمة أبي عبد الله بن جربويه ، نقله السيوطي في « التدريب » . (المؤلف) .

(٢) كالحافظ ابن حجر العسقلاني،وللعلاَّمة الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي رسالة قيمة سمَّاها « هدية المغيث في أمراء الحديث » وقد اعتنى بها وعلق عليها الأخ السيد رمزي سعد الدين دمشقية ونشرها في مكتبته دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة (١٤١٠) هـ فيحسن بالقارىء الرجوع إليها .

الموجودة في زمنه كـ « جامع سفيان الثوري » ، و« مصنف حمّاد بن سلمة » ونحوهما قبل وجود كتاب البخاري ، ودليل أصحيَّة البخاري أن مالكاً لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحاً ، فلذلك يخرِّج المراسيل [1] ، والمنقطعات [2] ، والبلاغات [3] في أصل موضوع كتابه ، والبخاري يرى الانقطاع علَّةً فلا يخرِّج ما هذا سبيله إلّا في غير أصل موضوع كتابه ، كالتعليقات ، والتراجم ، ولا شكَّ أن المنقطع وإن كان عند قوم من قبيل ما يحتج به ، فالمتصلُ أقوى منه إذا اشترك كل رواتها في العدالة والحفظ ، فبان بذلك شُفُوف كتاب البخاري ، وقد روي عن النَّسَائي [4] أنه قال : ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل ، وهذا من النسائي غاية في الوصف مع شدّة تحرِّيه وتقدمه في نقض الرجال على أهل عصره ، وقد أطال الحافظ ابن حجر في ذلك .

وقال نجم الدِّين الطُّوفي ـ رحمه الله ـ في « شرح الأربعين » : وإنما قال الشافعي ـ رضي الله عنه ـ : لا أعلم كتاباً بعد كتاب الله عزّ وجل أصح من

---

(١) قال ابن الأثير : المرسل من الحديث : هو أن يروي الرجل حديثاً عمن لم يعاصره . وانظر تتمة كلامه في « جامع الأصول » (١ / ١١٥ ـ ١١٩) وتعليق والدي الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ـ حفظه الله ـ عليه .

(٢) وهي الأحاديث المرفوعة من التابعين لرسول الله ﷺ .

(٣) أي قوله بلغني عن فلان .

(٤) هو أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان النسائي ، أحد الأئمة الحفاظ العلماء ، له كتب كثيرة في الحديث والعلل ، وكان شافعي المذهب ، وكان ورعاً متحرِّياً ، أهم مصنفاته : « السنن الكبرى » و« المجتبى من السنن » ، مات سنة (٣٠٣) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٤ / ١٥) .

« موطأ مالك » قبل ظهور « الصحيحين » فلما ظهرا كانا أحق وأولى بذلك .

تسميته لكتابه

سمَّى البخاري كتابه « الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيَّامه » .

هذا عنوان « صحيحه » فليُحفظ ، وينبغي لكل من ينسخ « الصحيح » أو يطبعه أن يعنونه بتسمية المؤلّف محافظةً على الإعلام ، وتحرساً من الاقتضاب ، فيما لا مَحَلَّ له من الإعراب .

عنايته بجامعه ووصفه له

قال الفِربْري : سمعت البُخَاري يقول : ما وضعت في « كتاب الصحيح » حديثاً إلّا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين .

وقال البخاري : صنَّفت « الجامع » من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة ، وجعلته حجَّة فيما بيني وبين الله [عزَّ وجل] .

وقد روى الخطيب البغدادي عن أبي زيد الـمَرْوَزي [١] قال : كنت نائماً بين الرُّكن والمقام ، فرأيت النَّبيَّ ﷺ في المنام ، فقال لي : « يا أبا زيد ! إلى متى تدرِّس كتاب الشافعيِّ ولا تدرِّس كتابي ؟ » فقلت : يا رسول الله : وما كتابكَ ؟ قال : « جامع محمد بن إسماعيل » [٢] .

---

(١) هو أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي الفاشاني ، الإمام راوي « صحيح البخاري » . مات سنة (٣٧١) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٤ / ٣٨٥ ـ ٣٨٦) .

(٢) ذكره الحافظ ابن حجر في « هدي السَّاري » ص (٤٨٩) .

عرضه « جامعه » على أئمة السُّنّة وانتقادهم

قال أبو جَعْفَر العُقَيلي [1] : لما ألف البخاري كتاب « الصحيح » عَرَضَه على أحمد بن حَنْبَل ، ويحيى بن مَعِين ، وعلي بن الـمَدِيني وغيرهم ، فاستحسنوه ، وشهدوا له بالصّحة إلاّ في أربعة أحاديث ، قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة [2] .

شرط البخاري في جامعه

قال الحافظ ابن حجر : عن الحافظ أبي بكر الحَازِمي [3] : أن شرط « الصحيح » أن يكون إسناده متصلاً ، وأن يكون راويه مسلماً ، صادقاً ، غير مدلّسٍ ولا مخلِّطٍ ، متصفاً بصفات العدالة ، ضابطاً ، متحفظاً ، سليم الذّهن ، قليل الوهم ، سليم الاعتقاد .

وبه يُعلم مقدار رجال « الصحيح » ومكانتهم في الفضل ، وإن من رام غمز واحد منهم فإنما يغمز نفسه ويذبّ علمه .

---

(١) هو أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حمّاد العقيلي الحجازي . مات سنة (٣٢٢) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٤ / ١١٧) .

(٢) انظر « هدي السّاري » ص(٤٨٩) .

(٣) هو أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمذاني ، النسّابة البارع ، مات سنة (٥٨٤) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (٢١ / ١٦٧ ـ ١٧٢) ، و« شذرات الذهب » (٦ / ٤٦٢ ـ ٤٦٣) .

معنى قوله : تركت من الصحيح

روى الإسْمَاعِيلي [1] عنه قال : لم أُخرِّج في هذا الكتاب إلاّ صحيحاً ، وما تركت من الصحيح أكثر . قال الإسْمَاعِيلي : لأنه لو أخرج كلّ صحيح عنده لجمع في الباب الواحد حديث جماعة من الصحابة ، ولذكَرَ طريق كل واحد منهم إذا صحّت ، فيصير كتاباً كبيراً جداً .

يشير الإسْمَاعِيلي إلى أن البُخَاريَّ ترك التوسع في إخراج الحديث الصحيح من طرق متعددة ، خشية الطول ، فاكتفى في كل باب بما أورده ، وليس يعني أنه ترك سُنَّةً صحيحة ، وهدياً نبوياً صحيحاً في حكم من الأحكام كما قد يُتوهم ، لأنه لا طول في ذلك ، وإنما يعني ما صحّ على شرطه ، قاله الإمام النووي في « شرح مسلم » .

سرُّ إيراده المعلّقات

الأحاديث المعلّقة في « الصحيح » التي لم توصل هي ليست من موضوع كتابه ، وإنما ذكرها استئناساً واستشهاداً ، وقد أوضح الحافظ ابن حجر الأسباب الحاملة له على تخريج ذلك التعليق ، وأن مراده بذلك أن يكون الكتاب جامعاً لأكثر الأحاديث التي يحتجُّ بها ، إلاّ أن منها ماهو على شرطه ،

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العبَّاس الجرجاني الإسماعيلي الشافعي ، الإمام الحافظ الحبر . قال الذهبي : من جلالة الإسماعيلي أن عرف قدر « صحيح البخاري » وتقيَّد به . مات سنة (٣٧١) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٦ / ٢٩٢ ـ ٢٩٦) ، و« شذرات الذهب » (٤ / ٣٧٩ ـ ٣٨٤) .

فساقه سياق أصل الكتاب ، ومنها ما هو على غير شرطه فغاير السِّياق في إيراده ليمتاز .

عثور الـمُسْتَمْلي على أصل البُخَاري واندفاع إشكالات في اختلاف النسخ وفي مناسبات التراجم

قال الإمام أَبُو الوَلِيد البَاجي [1] في مقدمة كتابه في « أسماء رجال البخاري » : أخبرني الحافظ أبو ذر عَبْد بن أحمد [2] الهَرَويّ [3] قال : حدَّثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الـمُسْتَمْلي [4] ، قال : انتسخت كتاب البُخَاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفَرَبْري ، فرأيت فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيَّضة ، منها تراجم لم يُثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها فاضفنا بعض ذلك إلى بعض .

قال البَاجي : ومما يدلُّ على صحة هذا القول ، أن رواية أبي إسحاق الـمُسْتَمْليّ ، ورواية أبي محمد السَّرَخْسيّ [5] ، ورواية أبي الهيثم

---

(١) هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التُّجيبي القرطبي البَاجي ، فقيه مالكي كبير، من رجال الحديث . مات سنة (٤٧٤) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٥ / ٣١٥ ـ ٣١٦) .

(٢) في الأصل : « عبد الرحيم بن أحمد » والتصحيح من « شذرات الذهب » .

(٣) هو أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غُفَير الأنصاري ، الحافظ الثقة الفقيه المالكي ، نزيل مكّة ، مات سنة (٤٣٤) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٥ / ١٦٤) .

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد البَلْخيّ الـمُسْتَمليّ ، راوي « صحيح البخاري » عن الفربري ، وكان ثقة صاحب حديث . مات سنة (٣٧٦) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٤ / ٤٠٤) .

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّويه السَّرخسي ، الـمُحَدِّث الثقة . راوي « صحيح =

الكُشْمِيهَني [1] ورواية أبي زيد الـمَرْوَزي [2] مختلفة بالتقديم والتأخير ، مع أنهم انتسخوا من أصل واحد ، وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما كان في طرة ، أو رقعة أنه من موضع ما ، فأضافه إليه ، ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث .

ويه يُعلم سبب اختلاف نسخ « الصحيح » وغموض المطابقة بين الترجمة والحديث في بعض المواضع ، على أن كثيراً من العلماء المحقّقين خدموا تراجمه على حدة في كتب خاصة ، كالقاضي ناصر الدِّين ابن الـمُنَيِّر [3] ، والقاضي بدر الدِّين بن جَمَاعة [4] ، ومحمد بن حَمَامَة السِّلْجماسي [5] في كتاب سَمَّاه « فَكُّ أغراض البخاري الـمُبْهَمَة في الجمع بين

= البخاري » عن الفربري . مات سنة (٣٨١) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٤ / ٤٢٧) .

(١) هو أبو الهيثم محمد بن مكّي المروزي الكُشْمَيْهَني ، راوية « صحيح البخاري » عن الفربري . مات سنة (٣٨٩) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٤ / ٤٧٨) .

(٢) تقدمت ترجمته في ص (٢٩) .

(٣) هو ناصر الدِّين أحمد بن محمد بن منصور الجذامي الجَرْوي الإسكندراني المالكي ، قاضي الإسكندرية وفاضلها المشهور . مات سنة (٦٨٣) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٧ / ٦٦٦) .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جَمَاعة الكناني الحموي بدر الدِّين ، من علماء الحديث . مات سنة (٧٣٣) هـ . انظر « طبقات الشافعية » للإسنوي (١ / ٣٨٦) .

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السِّلجماسي . انظر « كشف الظنون » (١ / ٥٥١) .

الحديث والترجمة »[1] ، ولأبي عبد الله البُسْتي[2] ، كتاب سَمَّاه « تُرْجُمَان التَّراجم » وصل فيه إلى كتاب الصيام ، دع عنك ما بيَّنه الشُّرَّاح رحمهم الله تعالى .

عدة أحاديث الجامع

قال الحافظ ابن حجر : فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات ، والمتابعات على ما حرَّرته وأتقنته سبعة آلاف وثلثمائة وسبعة وتسعون حديثاً ، وجملة ما فيه من التعاليق ألف وثلاثمائة وإحدى وأربعون حديثاً .

وجملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الرّوايات ثلاثمائة وإحدى وأربعون حديثاً . فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً .

قال ابن حجر : وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة ، والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم ، قال : وهذا الذي حرَّرته من عدة مافي « صحيح البخاري » تحرير بالغ فتح الله به ، لا أعلم من تقدَّمني إليه ، وأنا مقرٌّ بعدم العصمة من السَّهو والخطأ والله المستعان[3] .

عدّة الأحاديث التي انتقدها عليه الحُفَّاظ

قال الحافظ ابن حجر : عدة ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب

---

(١) في « كشف الظنون » : « حلُّ أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة » وهي مئة ترجمة .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رشيد الفهري البستي ، الإمام الـمُحَدِّث . المتوفى سنة (٧٢١) . انظر « طبقات الحفاظ » ص (٥٢٤ ـ ٥٢٥) .

(٣) انظر « هدي السَّاري » ص (٤٦٥ ـ ٤٦٩) .

البخاري مائة وعشرة أحاديث ، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثاً ، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثاً ، قال : وليست عللها كلها قادحة ، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر ، والقدح فيه مندفع ، وبعضها الجواب عنه محتمل ، واليسير منه في الجواب عنه تعسف ، وقد أوضح ذلك مفصلاً في « مقدمة الفتح » .

أقول : قال بعض الأعلام : في هذا الانتقاد من عظم منزلة البخاري ما يدريه فلاسفة المحققين ، وذلك لأن معيار فضل المؤلف وعظم تأليفه ، مداره على نسبة خطئه مع صوابه ، فمن كان خطؤه قليلاً يُعد ، فهو برهان على دقة نظره ، وجودة تحيره ، فإذا قيس هذا العدد المنتقد بعدة الأصل ـ وهي تسعة آلاف واثنان وثمانون ـ كانت نسبته إليه نحو عشر العشر .

ففي كل مائة حديث منها حديث منظور فيه ، فما أوسع نظر إمام يوجد في كل مائة من مروياته على سَعَة هذا الفنّ السَّعة المدهشة حديث واحد تُكُلِّم فيه ، فللّه درُّه ، فتحصل من هذا أن التدقيق في الانتقاد عليه يفتح لمعرفة قدره باباً عظيماً ، ولعلو منزلته مجالاً فخيماً، والله الهادي .

الموازنة بين الرِّجال الذين أخرج لهم وتُكُلِّم فيهم وبين ما انفرد بهم مسلم كذلك

قال الحافظ ابن حجر : الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلاً ، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلاً ، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلاً ،

المتكلّم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلاً ، ثم قال : إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكُلّم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم ، وجالسهم ، وعرف أحوالهم ، واطلع على أحاديثهم ، وميّز جيدها من موهومها ، بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرّد بتخريج حديثه من تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم ، ولا شك أن المحدِّث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم .

تخريجه عَمَّن رُمي بالابتداع

ذكر الحافظ ابن حجر في « المقدمة » : تسميةمن رمي بالابتداع عن ترتيب حروف الهجاء ، وعدَّ منهم المرجىء ، والنّاصبيّ ، والشِّيعيّ ، والواقف (*) ، والجَهميّ ، والقَدَريّ ، ومن الخـوارج العقدي ، والإباضي ، ودقق في تراجمهم بما لا غاية وراءه ، وقال : قبل الخوض فيها مامثاله : ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب « الصحيح » لأي راو كان مقتض لعدالته عنده ، وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بـ « الصحيحين » وهذا معنى لم يحصل لغير من خرّج عنه في « الصحيح » فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما ، هذا إذا خرّج له في الأصول ، فأما إن خرّج له في المتابعات ، والشواهد ، والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصّدق

(*) وهو الذي لا يقول بأن القرآن مخلوق ولا غير مخلوق . (المؤلف) .

لهم ، وحينئذ إذا وجدنا لغيره من أحد منهم طعناً ، فذلك الطعن يقابل بتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مُبيَّن السبب ، مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي ، وفي ضبطه مطلقاً ، أو في ضبطه لخبر بعينه ، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ، منها ما يقدح ،ومنها ما لايقدح .

وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرَّج عنه « الصحيح » : هذا جاز القَنْطَرة ، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه .

قال الشيخ أبو الفتح القُشيري في « مختصره » : وهكذا نعتقد ، وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلاّ بحجة ظاهرة ، وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما[1] بـ « الصحيحين » ومن لوازم ذلك تعديل رواتها . ثم قال : واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد ، فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق ، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدُّنيا فضعّفوهم لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط ، وابعد من ذلك كُلّه من الاعتبار تضعيف من ضعَّف من هو أوثق منه ، أو أعلى قدراً ، أو أعرف بالحديث ، فكل هذا لا يعتدُّ به .

وقال الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال » في ترجمة علي بن هاشم

---

(١) في الأصل : « كتابها » وما أثبته يقتضيه السياق .

الخزّاز[1] ، قال ابن حِبّان : غالٍ في التشيع . روى المناكير عن المشاهير ، وقال البخاري : كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما ، وقال أبو داود : ثبتٌ متشيعٌ . ومع هذا وثّقه ابن معين وغيره ، وروى عنه الإمام أحمد ، ومسلم والأربعة[2] ، قال الذهبي : ولغُلُوِّه ترك البخاري إخراج حديثه ، فإنّه يتجنب الرافضة كثيراً ، كأنه[3] يخاف من تديُّنهم بالتقيّة ، ولا [نراهُ] يتجنب القدرية ، ولا الخوارج ، ولا الجَهْميّة ، فإنهم على بدعهم يلتزمون[4] الصّدق .

قلت : ولم يمنع الإمام أحمد ومسلم وغيرهما ، مع ورعهم ونقدهم من الرواية عنه على ماقيل فيه إيثاراً لصدقه وضبطه وهو المقصود في باب الرواية .

فقه البخاري واجتهاده الـمُطْلق

صدق من قال : فقه البخاري في تراجمه ، أي معرفة اجتهاده تُدرك منها .

قال الحافظ ابن حجر : رأى البخاري أن لا يُخْلي « صحيحه » من الفوائد الفقهية ، والنّكت الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة

---

(١) انظر « ميزان الاعتدال » (٣ / ١٦٠) .

(٢) يعني أصحاب السّنن أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(٣) في الأصل : « كان » والتصحيح من « ميزان الاعتدال » ولفظة « نراه » التي بين الحاصرتين مستدركة منه .

(٤) في ميزان « الاعتدال » : « يلزمون » .

فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها ، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة ، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السُّبُل الوسيعة .

قال النووي : لم يعقد البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط ، بل أراد الاستنباط منها ، والاستدلال لأبواب أرادها ، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث ، واقتصر على قوله : فلان عن النَّبيِّ ﷺ أو نحو ذلك ، وقد يذكر المتن بغير إسناد ، وقد يورده معلقاً ، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها ، وأشار إلى الحديث لكونه معلوماً .

شذرة من اختيارات البخاري
الدّالة على اجتهاده ووقوفه مع الدليل الذي يراه

اختيارات هذا الإمام في الفروع إنما تُعلم من سبر تراجمه وأبوابه ، ولما كان في ذلك طول يتعسر استيعابه في هذه الورقات ، آثرنا ذكر بعضها ، لاسيما ماكان من العبادات لتشوف الأنفس لها أكثر من غيرها .

فمن اختياراته أن الغُسل من التقاء الختانين دون إنزالٍ لا يجب ، وإنما هو أحوط .

وأن لابأس بقراءة القرآن في الحَمَّام ، وجواز غسل المني وفركُه .

وأن الماء لاينجس بوقوع الرّجس [1] فيه إلّا بالتغير ، وجواز الامتشاط بعظام الميتة ، كالفيل ونحوه ، والادّهان منها ، والتجارة بها ، وطهارة

---

(١) الرَّجس : القذر .

السّمن ونحوه إذا وقعت فيه فأرة ونحوها بإلقائها وما حولها مائعاً أو جامداً .

وأن من ألقي عليه نجاسة وهو يصلي لاتفسد صلاته .

ومن رأى في ثوبه دماً وهو يصلي ألقاه وأتم ولا إعادة عليه .

وأن لابأس بقراءة الآية من القرآن (١) .

وأن الجنب لابأس بقراءته القرآن .

وأن إقراء المرأة أي حيضاتها ماكانت ، وإنها إن جاءت ببينة من بطانة أهلها ممن يُرضى دينه ، أنها حاضت ثلاثاً في شهر، صُدِّقت وتنقضي عدتها .

وأن التيمم للوجه والكفين .

وجواز الجمع بين فرضين وأكثر بتيمم واحد مالم يُحْدِث .

وأن الجنب إذا خاف المرض من الماء البارد تيمم وصلّى .

وجواز لبس ما يصبغ بنجاسة .

وأن الفخذ ليس بعورة .

وأن للمصلي في السّفينة أن يدور معها حيث دارت .

وجواز سجود الرجل على ثوبه وفراشه .

وجواز الصلاة في النِّعَال .

وسقوط الجمعة عَمّن صلى العيد وهو مذهب أحمد .

وجواز الصلاة في البِيعة (٢) إلّا بيعة فيها تماثيل .

وجواز ضرب المرأة خباءً في المسجد ونومها فيه .

---

(١) يعني الآية الواحدة عقب قراءة الفاتحة .

(٢) البِيعة : الكنيسة .

وجواز نوم الرِّجال في المسجد .

وجواز رواية الشعر في المسجد .

واللعب بالحراب في المسجد .

وجواز دخول المشرك المسجد .

وجواز الاستلقاء في المسجد ومد الرِّجْلِ .

وجواز جمع المريض بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء .

[و] جواز الكلام إذا أُقيمت الصَّلاة لحاجة .

[و] جواز إمامة المبتدع .

وجواز القدوة وإن كان بين الإمام والمأموم نهر ، أو طريق ، أو جدار .

وجواز خروج النساء إلى المسجد بالليل والغلس .

ومشروعية إذن الزوج للمرأة بالخروج إلى المسجد وكراهة المنع .

ومشروعية الجمعة في القرى والمدن .

والرّخصة في ترك الجمعة للمطر .

وجواز تأخير الصّلاة عن وقتها لمصلحة القتال والتحفظ من العدو .

ومشروعية موعظة الإمام النساء يوم العيد إذا حضرنَ الصّلاة .

ومشروعية حضور المرأة الخطبة ولو باستعارتها جلباباً .

وجواز القنوت قبل الركوع وبعده .

وأن للمرأة أن تُطْعِمَ من بيت زوجها بدون إذنه من غير إفساد .

وجواز أداء الزكاة من الزوجة لزوجها وأيتامها .

وجواز إعطاء الزكاة لمن يريد الحج .

وحظر شراء المتصدق صدقته [1] .

وجواز إيتائها [2] للفقراء أينما كانوا .

وجواز فسخ الحج [إلى] عمرة لمن لم يكن معه هدي [3] .

ووجوب العمرة .

ويرى أن أمر البيوع مردّها إلى ما يتعارف الناس به منها .

واختار مذهب عائشة ـ رضي الله عنها ـ في عدم احتجاب المرأة من المملوك سواءً كان مُلْكاً لها أو لغيرها .

واختيار جواز شهادة الأعمى والمرأة المنتقبة إذا عُرِفَ صوتها .

---

(١) مثاله ما حدَّثني به والدي وأستاذي الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ـ حفظه الله ـ قال : كان بعض التجار فيما مضى من الأيام يُخْرِج زكاة ماله ويضع المبلغ في كيس ويقول لأحد عماله من الفقراء : هذا الكيس فيه مبلغ من المال هو زكاة مالي عن هذا العام ، فإن أنت انتهيت من عملك اليوم فخذ هذا الكيس واصرف مافيه على نفسك وزوجك وعيالك ، فيفرح العامل بذلك وفي المساء حين ينهي عمله يستأذن التاجر في أخذ الكيس . فيقول له : خذه إنه لك يا أخي نفعك الله تعالى به . ثم يخرج إلى بيته . وبعد خروجه بقليل يرسل التاجر وراءه عاملاً آخر يستدعيه على عجل وحين يعود العامل حامل الكيس يقول له التاجر مبتسماً : ما رأيك يا أبا فلان أن تبيعني هذا الكيس بمبلغ معقول تنتفع به ؟ فما يكون من العامل إلا القبول ، فيقدم له التاجر مبلغاً يسيراً إذا ما قورن بالمبلغ الذي في داخل الكيس ويقول له : هل رضيت ببيعي ما بداخل الكيس ، فيقول العامل : نعم يا سيدي . فيسرُّ التاجر بذلك لأنه اشترى في زعمه زكاة ماله بعد ما أخرجها !!! وكأن أمثال هذه الحيلة تنطلي على ربِّ الأرباب والعياذ بالله .

(٢) أي الزكاة .

(٣) الهدي : ما يُهدى من النَّعَم في الحج . وانظر « زاد المعاد » (١ / ١٧٧ ـ ١٨٩) .

وجواز اغتياب أهل الفساد والرّيب .

وجواز خدمة المرأة الرجال وقيامها عليهم ولو عروساً كما عليه نساء القرى والبوادي بفطرتهم .

واختار مذهب ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ أن الطَّلاق عن وطرٍ ـ أي نيّة ـ وقصد إليه فلا يقع مطلقاً . واختار مذهب مُجاهد وعطاء في آية ﴿ عدة الحول﴾[1] أنها محكمة لامنسوخة، وذلك إن قبلت الوصية بسكنى الحول.

وجواز عيادة النساء للرجال كما عليه أهل القرى والبوادي بفطرتهم .

وأن الخَضِرَ ليس بحيٍّ الآن [2] .

وجواز تكنية الـمُشرك ابتداء ونداؤه بما كان كني به .

وأن بنات الرَّبيبة والرّبيب كالرَّبيبة في التحريم ، كما أن حلائل ولد الأبناء كحلائل الأبناء ، وتحريم الرَّبيبة وإن لم تكن في حجره .

وقال في تفسير آية : ﴿ يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾[3] يُحَرِّفُون : يزيلون ، وليس أحد يزيل لفظ كتاب من كتب الله عز وجل ، ولكنهم يُحَرِّفُونه يتأولونه عن غير تأويله ، وبسط الكلام على هذا البحث في « فتح الباري » فإنه مهم جداً .

هذه شذرة من اختياراته كنت علّقتها في قراءتي الثالثة للصحيح درايةً ،

---

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ والذينَ يتوفَّون منكم ويذرون أزواجاً وصية . . . ﴾ [البقرة : ٢٤٠] ، والصواب أنها نسخت بالآية الأخرى ﴿ والذين يتوفَّون منكم ويذرون أزواجاً يتربَّصْنَ . . . ﴾ [البقرة : ٢٣٤] . وانظر « زاد المسير » (١ / ٢٧٤ ـ ٢٧٥ و٢٨٥) .

(٢) وقال الإمام محمد بن درويش الحوت ـ رحمه الله تعالى ـ في « أسنى المطالب » ص (٣٦٦) بتحقيقي : طبع دار الفكر ببيروت : كل ماورد في موت الخَضِر وحياته غير صحيح .

(٣) سورة المائدة : الآية (١٣) .

لأدُلَّ بها على ارتقائه ذِرْوَة الاجتهاد ، وبقي له اختيارات أخرى يطول استقراؤها ، ولو شئت أن تقول : إن كل ترجمة من تراجم أبواب « صحيحه » هي مختارة فيما ترجم له لما بعدت ، وكل من قرأه بدقة يدرك ما أشرنا إليه ، وينكشف له عجائب فيه والله الهادي .

وأجاز العمل بكتاب الحاكم إلى عُمَّاله ، والقاضي إلى القاضي بدون إشهاد عليه ولا بيِّنة .

وأجاز الشهادة على المرأة من وراء السِّتْر إن عُرفت .

وأن قضاء الحاكم لا يحلّ حراماً ، ولا يُحَرِّمُ حلالاً .

وأن من قضى بجور أو خلاف أهل العلم فهو ردٌّ .

وأجاز ترجمة الواحد للحاكم ولو كان الترجُمان كافراً .

عدة تلامذته الذين رووا عنه « جامعه » وآخر من رواه عنه

ذكر الفربري [١] : أنه سمعه منه تسعون ألفاً ، وإن لم يبق من يرويه غيره .

قال الحافظ ابن حجر : أطلق ذلك بناءً على مافي علمه ، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبة [٢] البَزْدَويّ ، وكانت وفاته سنة (٣٢٩) تسع وعشرين وثلاثمئة .

---

(١) تحرفت في الأصل إلى « الغربري » والصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل و« هدي الساري » ص (٤٩١) مصدر المؤلف : « قريبة » والتصحيح من « الإكمال » (٧ / ٢٤٣) .

من روى عنه من مشاهير أرباب « الصّحاح » والسُّنن وغيرهم

قال الحافظ شمس الدِّين الذهبي الدمشقي : روى عن البخاري مسلم خارج « صحيحه » وأبو زُرْعَة [1] ، والترمذي ، وابن خُزيمة ، قيل والنسائي ؛ وخلق كثيرون نحو مائة ألف .

ما قاله الإمام ابن خلدون في جامع البخاري

قال الحكيم القاضي ابن خلدون في مقدمة « تاريخه » [2] في علوم الحديث بعد تمهيد طليعتها مامثاله : وجاء محمد بن إسماعيل البخاري إمام المُحَدِّثين في عصره فخرَّج أحاديث السُّنّة على أبوابها في مسنده الصحيح بجميع الطرق التي للحجازيين ، والعراقيين ، والشاميين ، واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه ، وكرَّر الأحاديث يسوقها في [كل] باب بمعنى ذلك الباب الذي تضمنه الحديث ، فتكررت [لذلك] أحاديثه ، [حتى يقال إنه اشتمل على تسعة آلاف حديث ومائتين ، منها ثلاثة آلاف متكررة] وفرَّق الطرق والأسانيد عليها مختلفة في كل باب .

ثم قال : فأما البخاريُّ وهو أعلاها رُتْبَةً فاستصعب الناس شرحه ، واستغلقوا منحاه من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطرق المتعددة ورجالها ، من أهل الحجاز ، والشام ، والعراق ، ومعرفة أحوالهم ، واختلاف الناس

(١) هو أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو النَّصْري الدمشقي ، الإمام الحافظ المؤرخ . مات سنة (٢٨١) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٣ / ٣٣٢) .

(٢) انظر « مقدمة ابن خلدون » ص (٣٦٩ ـ ٣٧٠) وما بين الحاصرتين مستدرك منها .

فيهم ، ولذلك يحتاج إلى إمعان النظر في التفقه في تراجمه لأنه يترجم الترجمة ويورد فيها الحديث بسندٍ أو طريقٍ ، ثم يترجم أخرى ويورد فيها ذلك الحديث بعينه لما تضمنّه من المعنى الذي ترجم به الباب ، وكذلك في ترجمة وترجمة إلى أن يتكرر الحديث في أبواب كثيرة بحسب معانيه واختلافها ، ومن شرحه ولم يستوف هذا فيه ، فلم يُوف حقّ الشرح كابن بَطَّال [1] ، والـمُهَلَّب [2] ، وابن التين [3] ونحوهم . قال : ولقد سمعت كثيراً من شيوخنا رحمهم الله يقولون : شرح كتاب البخاري دينٌ على الأُمَّة ، يعنون أن أحداً من علماء الأُمَّة لم يوف ما يجب له من شرح بهذا الاعتبار . انتهى كلام ابن خلدون .

وقد عدَّ الفاضل ملا كاتب چلبي [4] في كتابه « كشف الظنون » [5] ما ينيف على اثنين وثمانين شرحاً للبخاري ، مابين مطوّل ومختصر ، ومن أَكْمَلَهُ ومن لم يُكْمِلْهُ ، ومن علّق على أوائله ، ومن خدم رجاله ، إلى غير ذلك ،

(١) هو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بَطَّال القرطبي ، له « شرح على صحيح البخاري » . مات سنة (٤٤٩) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٥ / ٢١٤) .

(٢) هو أبو القاسم الـمُهَلَّب بن أحمد بن أبي صفرة الأندلسي الأسدي ، قاضي الـمَرِيَّة . له شرح على « صحيح البخاري » . مات سنة (٤٣٥) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٥ / ١٦٧) .

(٣) أشار إليه حاجي خليفة في « كشف الظنون » (١ / ٥٤٦) ضمن كلامه على من شرح « صحيح البخاري » فقال : الإمام عبد الواحد بن التين بالتاء المثناة ثم بالياء السفاقسي .

(٤) قلت :ويعرف أيضاً بـ « حاجي خليفة » واسمه مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي ، مؤرخ بحاثة تركي الأصل . صنَّف عدداً كبيراً من المصنَّفات النافعة ، أشهرها « كشف الظنون » . مات سنة (١٠٦٧) هـ . انظر « الأعلام » (٧ / ٢٣٦ ـ ٢٣٧) .

(٥) انظر « كشف الظنون » (١ / ٥٤٥ ـ ٥٥٤) .

وأشهر شروحه الآن « فتح الباري »[١] وهو أوسعها ، وأحفلها ، ولـمّا طلب من مجتهد اليمن العَلاَّمة الشَّوْكَاني[٢] أن يشرح « الصحيح » قال : لا هجرة بعد الفتح ، يشير إلى كفاية « فتح الباري » في هذا الباب .

وقد حَدَث بعد عصر صاحب « كشف الظنون » شروح للصحيح مطوّلة وموجزة ، كشرح الإمام السِّندي[٣] ، وشرح الشِّهاب أحمد الـمَنِيْنيّ[٤] ، والعماد إسماعيل العَجْلُوني[٥] الدِّمشقيان ، وكلا الشرحين لم

---

(١) لمؤلِّفه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله وخير طبعاته التي أشرف عيها العلاّمة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ورقم أحاديثها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، واعتنى بها الأستاذ محبّ الدِّين الخطيب ، ونشرتها المكتبة السَّلفية في القاهرة منذ سنوات طويلة .

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشَّوكاني ، مجتهد اليمن من الأئمة الأعلام ، صاحب « نيل الأوطار » . مات سنة (١٢٥٠) هـ . انظر « الأعلام » (٦ / ٢٩٨) و« معجم المؤلفين » (١١ / ٥٣) .

(٣) هو أبو الحسن محمد عبد الهادي التتوي السِّندي ، فقيه حنفي عالم بالحديث والتفسير والعربية ، له « حاشية على صحيح البخاري » وحواشٍ على « مسند الإمام أحمد » و« سنن » أبي داود ، وابن ماجه ، والنسائي . مات سنة (١١٣٨) هـ . انظر « الرسالة المستطرفة » ص (٢١٦) و« الأعلام » (٦ / ٢٥٣) .

(٤) هو أبو النجاح وقيل أبو العبَّاس أحمد بن علي بن عمر الـمَنيني ـ نسبة إلى قرية مَنِين من ريف دمشق ـ من العلماء الـمُحَدِّثين الأدباء . له « إضاءة الدراري في شرح صحيح البخاري » وغيره من المصنفات . مات سنة (١١٧٢) هـ . انظر « سلك الدّرر » (١ / ١٣٣) و« الأعلام » (١ / ١٨١) و« معجم المؤلفين » (٢ / ١٥) .

(٥) هو أبو الفداء إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني الشافعي ، المؤرخ الـمُحَدِّث ، المفسِّر ، له مصنفات عدة ، منها « كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس » و« الأربعين العجلونية » و« إسعاف الطالبين بتفسير كتاب الله المبين » =

يتها ، وكنت علّقت على أوائله شذرات مُهمة ثم عاق عن الاسترسال في تتمته الانقطاع لـ « محاسن التأويل »[1] وشؤون أخرى وبالله التوفيق .

ردّ فِريةٍ على البخاري

جاء في « شرح المنار » ـ من كتب أصول الحنفية ـ المسمّى « كشف الأسرار »[2] ما مثاله في آخر خطبة الشرح : الـمُحَدِّثُ غير الفقيه يغلط كثيراً ، فقد روي عن محمد بن إسماعيل صاحب « الصحيح » أنه استفتي في صبيين شربا من لبن شاة ، فأفتى بثبوت الحُرْمة بينهما ، وأُخرج به من بخارى ، إذ الأختية تتبع لأُمِّيَّة ، والبهيمة لا تصلح أُمَّاً للآدميٍّ . انتهى كلامه .

أقول : أما حاجة الـمُحَدِّث في الفقه فمسلّمةٌ وإلّا فما يغنيه حفظه ولا فِقْهَ عنده ، ولذا لم نجد مُحَدِّثاً غير فقيه بالاستقراء ، فإن أرباب دواوين السُّنَّة كُلُّهم فقهاء مجتهدون ، دلَّ على ذلك تبويبهم الأحكام الفقهية في تراجم مؤلّفاتهم ، وعنونتهم لما يُستبط من الأحاديث في طليعة الأبواب والتراجم ، مما لا يَقْدِمُ عليه إلّا مجتهد ، مستدل ، فقيه ، مستنبط ، وهكذا

= و« الكواكب المنيرة المجتمعة في تراجم الأئمة المجتهدين الأربعة » . مات سنة (١١٦٢) هـ . انظر « سلك الدّرر » (١ / ٢٥٩ ـ ٢٧٢) و« منتخبات التواريخ لدمشق » (٢ / ٦٢١) و« معجم المؤلفين » (٢ / ٢٩٢) .

(١) قلت : وهو تفسير المؤلِّف الشهير وقد طبع في مصر منذ سنوات طويلة في سبعة عشر مجلداً .

(٢) لمؤلّفه أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، الفقيه الحنفي المفسِّر ، المتوفى سنة (٧١٠) هـ . انظر « الجواهر المضية » (٢ / ٢٩٤) و« الأعلام » (٤ / ٦٧) .

أرباب « الموطآت » ، وأما أرباب «الـمَسَانيد» فاجتهادهم وفقههم دونه أصحابهم وغير أصحابهم [1] ، فَقَلَّ مُحَدِّثٌ صاحب مسندٍ إلاّ وفتاويه مأثورة محفوظة ، ولا يمكن لأحد أن يأتينا بمُحَدِّثٍ طارت شهرته في الآفاق وعرفه التاريخ وهو ليس بفقيه ، كيف والـمُحَدِّث فقيه وزيادة ، لأنه فروعي أصولي ، مستنبط ومستدل ، ذو رأي وحجَّة ، وهذا معروف في مثل طبقة أصحاب « السُّنن » فأحرى بإمام الـمُحَدِّثين كالبخاري الذي طار نبأ فقهه في الآفاق ، وطأطأت لدقة استنباطه الأعناق ، حتَّى أصبحت تراجمه في دقتها محار كبار العلماء ، وموقف محور النُّبلاء كما ذكره شيوخ العلم الذين خدموا « صحيحه » بالشرح والتعليق ، وفلاسفة الإسلام أمثال ابن خلدون وأضرابه ، يعلم ذلك من طالع مثل مقدمة « فتح الباري » للحافظ ابن حجر وهي مجموعة من مؤلفات شتى فيما يتعلق بالصحيح ، رجالاً ، وأسانيد ، وتعاليق ، وتراجم ، ومناسبات ، وترتيباً ، وفقهاً ، وقد آثرنا عنها في هذه الورقات شذرات . من عَلِمَ هذا أو شداطرفاً مما نوه به من خدم هذا الصحيح لا يملك نفسه من الضحك والاستغراب إذا قرأ ما ذكره النَّسَفيُّ [2] من حكاية هذه الفِرْيَةِ على هذا الإمام ، وما كان بنا من حاجة للعناية بردِّها لأن الباطل بنفسه أحقر من أن يُعَرَّف بطلانه ؛ لولا خشية أن يستروح إليها بعض الـمُغَفَّلين أو المبتدئين ، الذين لا يميِّزون بين الغثّ والسّمين ، ونحن لا ندري ما الحامل لحكاية النَّسَفي لها ، مع أنه حكاها

---

(١) أي فقهاء المذهب الحنفي وسواهم من فقهاء المذاهب الأخرى . (المؤلف) .

(٢) تقدم التعريف به انظر ص (٤٨) .

بصيغة « رُوِي » وهي علامة التضعيف ، والتمريض ، هذا أولاً .

وثانياً : لم يَعْزُها لمن رواها حتَّى يُعلم مصدرها ، ومعلوم ما للعزو من الاعتبار ، إذ على الـمُسْنِدِ والـمُخَرِّج قبول المروي أو ردّه، وإذا كان الحديث المجهول رواته ومخرّجه لا يقام له وزن ، فأنى بالأقاصيص ، والحكايات .

ثالثاً : إن « صحيح البخاري » مفخر علماء المذاهب على الإطلاق ، لاسيما إذا أخرج فيه ما وافق مذهبهم ، ولم يبق فاضل من علماء المذاهب إلاّ وعُني به ، مابين شارح له وقارىء ، وساعٍ لتلقيِّه ، وحريص على سماعه ، ومفتخر بالإجازة به وبقرب السَّند إلى جامعه ، حتّى إن أرباب الأثبات والمسلسلات ، نوّعوا الاتصال بجامعه بأسانيد غريبة مابين شاميٍّ وحجازيٍّ ، ومصريٍّ وعراقيٍّ ، وهنديٍّ ومغربيٍّ ، ورووه مسلسلاً بالشافعية ، والحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، ورأوا ذلك من التحدث بالنّعمة ، ولا يُحصى من خدمه بالشرح من أفاضل الحنفية كما يراه من راجع « كشف الظُّنون » وهذه مَزِيّة لم ينلها غيره من كل ما أُلِّف ، وصنَّف ، حتّى ولا الأئمة المتبوعون عليهم الرّحمة والرّضوان ، إذ لم تخدم مؤلّفاتهم كما خدم « صحيحه » من علماء المذاهب كافة .

رابعاً : إن مثل هذه الحكاية كان يمكن أن تصدّق لو لم يكن للإمام البخاري من الآثار ما يكذبها بادىء [ذي] بدء ، لأن أثر الإنسان هو أكبر شاهد على علمه ومقدار ما أوتيه من العرفان ، ومتى عهد أن يصدق دعوى جهل عالم أو ضلاله ، وآثاره تتلى وتنشر ، وكُلّها جواهر علم ، وكُنوز هدى ، اللهم إلاّ إذا عميت البصائر ﴿ فإنّها لا تَعْمَى الأَبْصَار ولَكِن تَعْمَى القُلُوبُ

الّتي في الصُّدُور ﴾[1] .

وقد سمعت مرة من يرمي إماماً من الأئمة المتأخرين بزَيغ في العقيدة مع أن مؤلفاته في التوحيد والدِّين الخالص لم يبق دار إلّا دخلتها ، ولا دماغ كبير إلّا وآوت إليه ، فأَسِفْتُ وقلت : ماأشبه هذا بما حكاه الله تعالى عن المشركين في نبزهم المؤمنين بقوله : ﴿ وإذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إنَّ هَؤُلَاءِ لَضَالُّوْنَ ﴾[2] ونبزُهم رسوله نوحاً عليه السّلام بقولهم : ﴿ إنّا لَنَرَاكَ في ضَلَالٍ ﴾[3] في آيات كثيرة .

خامساً : دعوى أن البخاري أُخرج من بخارى بسببها لم يذكرها أحدٌ من المؤرخين ولا من القُصَّاص الإخباريين ، مع أن من ترجم البخاري من أحرار الأفكار ونَقَدَة الرِّجال لم يغادروا نبأً له إلّا وسطّروه ، ولا أمراً من ماجرياته إلّا ودوّنوه ، وقد علمت ما حكوه من ماجرياته مع الذُّهْليّ[4] وأمير بلده[5] في مسألة الكلام .

سادساً : من سمع هذه القصة وأعار نظره ما أورده البخاريُّ في كتاب النِّكاح من أبواب الرّضَاع من فقه السُّنَّة ، والأحكام يَعْجَبُ غاية العجب

---

(١) سورة الحج : الآية (٤٦) .

(٢) سورة المطففين : الآية (٣٢) .

(٣) سورة الأعراف : الآية (٦٠) .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهلي النيسابوري ، أحد الأئمة الأعلام الثقات ، مات سنة (٢٥٨) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٣ / ٢٥٩ ـ ٢٦٠) .

(٥) واسمه خالد بن أحمد كما في « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ٤٦٣) وقد ذكر قصته بتوسعٍ فليرجع إليها من شاء .

من كذب لا يُعْقَل ، وافتراء لا يُقْبَل ، لأن من أجاب في الرّضاع بما لم تجب به الصِّبْيَان ولا الأطفال ، فأنّى له أن يُزاحم الأئمة فيما يستنبط من أحكامه وفقهه ، ووجوه دلائل الأحاديث المأثورة فيه .

سابعاً : لا يشكُّ النَّبيه بأن الدّافع لمُخْتَلِقِ هذه الحكاية ومفتريها هو الحسد على ما آتى الله البخاري من رِفعَة القدر ، وسُمو الذكر ، ونباهة صحيحه في السُّنَّة على كل مسند وكتاب ، حتّى صار مرويه فصل الخِطَاب ، والفيصل بين ماتطمئن به النّفس من الحديث وما فيه ارتياب ، وأصبح مالم يخرّجه في « صحيحه » موضع الرِّيبة في تصحيحه ، إذ لولا عِلّة فيه لما تركه في الأصول ، أو التعليقات ، كما أشار النَّووي في « شرح مقدمة مسلم » ، السّخاوي في « شرح الألفية »[1] .

ثامناً : يقول بعضهم : إن مفتري هذه الحكاية أراد أن يثأر لأبي حنيفة من البخاري رضي الله عنهما ، إذ يقول عنه في « صحيحه » ، وقال بعض الناس : ونحن نرى أن البخاري لم يُعَبّر بهذا تنقيصاً من قدر الإمام أبي حنيفة ؛ ولا حطّاً من كرامته رحمه الله ورضي عنه ، وإنما دعا البخاري إلى هذا الأدب مع الإمام ، واحترام مقامه لتذهب النّفس في الإبهام إلى غير معين ، وللتحاشي من صريح التسمية وتعقيب الردّ ، فآثر الإبهام لهذا الأدب والتكريم ، فأحرى بمحبي الإمام أن يشكروا البخاري على صنيعه ،

---

(١) واسمه « فتح المغيث في شرح ألفية الحديث » وهو مطبوع في مصر منذ سنوات في ثلاث مجلدات .

ولا يُكّفروهُ ، وقد يكون الإمام أبو حنيفة غير منفرد في تلك الأقوال التي ردّها البخاريُّ ، فيصدق قول البخاريِّ : قال بعض الناس بالإمام وبكل من وافقه ، سواء تقدم عليه ، أو تأخر عنه ، فلِمَ يحصرون ذلك بالإمام .

وهكذا الواجب في أدب مناقشة أي إمام أن يسلك مسلك البخاري في الإبهام ، حفظاً للمهابة والاحترام ، أين هذا من قول النَّسَفيّ في آخر « المنار » : ورابعها جهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسُّنَّة ، وقول شارحه : كجهل الشافعيّ ، وجهل داود الظّاهري [1] ، فتأمل الفرق ! .

تاسعاً : تُشبه فرية هذه الحكاية على البخاري ، بما افتروه أيضاً على أبي حنيفة رضي الله عنه في حكايته ، أن المنصور إنما حبسه على القضاء لأنه أراده عليه فامتنع ، مع أنه أعقل من أن يحبس الإمام حبس الأبد على أمر لم تمض سنة بالإكراه فيه ، من إمام جائر ولا عادل ، وإنما مختلقو هذه القصة أرادوا التمويه على المغفّلين ، ومن ليس له إلمام بالحقائق ، وقد أبان السّبب الذي حُبس لأجله الإمام أبو حنيفة ، رحمه الله حبس الأبد العَلاّمة الزَّمَخْشَريّ [2] في تفسير آية ﴿ وإذ ابْتَلَى إبراهِيْمَ رَبُّهُ بكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ، قَالَ

---

(١) هو أبو سليمان داود بن علي الأصبهاني ثم البغدادي الفقيه الظاهري ، الإمام المشهور صاحب التصانيف ، مات سنة (٢٧٠) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٣ / ٢٩٧ - ٣٠٠) .

(٢) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي ، الإمام المفسّر النحوي اللغوي المعتزلي ، صاحب « الكشّاف » وهو تفسيره الذي نقل عنه المؤلف ، والنقل فيه (١ / ١٨٤) ، و« المُفَصَّل » . مات سنة (٥٣٨) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٦ / ١٩٤ - ١٩٨) .

إنِّي جَاعِلُكَ للنَّاسِ إمَاماً ، قال وَمِنْ ذُرِّيَتي ، قَالَ لَا يَنَالُ عَهدي الظَّالمِينَ ﴾ [1] .

قال الزَّمَخْشَريُّ ـ وهو من كبار الحنفية ـ : وكان أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ يفتي سِرّاً بوجوب نصرة زيد بن علي [2] رضوان الله عليهما ، وحمل المال إليه [3] ، والخروج معه على اللص المتغلب المسمى بالإمام والخليفة ، كالدَّوَانيقي [4] وأشباهه .

وقالت له امرأة : أشرت على ابني بالخروج مع إبراهيم ومحمد ابني عبد الله بن الحسن [5] حتّى قتل ، فقال : ليتني مكان ابنك ، وكان يقول في المنصور وأشياعه : لو أرادوا بناء مسجد ، وأرادوني على عد آجُرِّهِ لما فعلت . انتهى كلام الزَّمَخْشَري .

وبه يُعْلَمُ أن حبس الإمام رحمه الله إنما كان لأمر سياسي لا تَغْتَفِرُ مثله

---

(١) سورة البقرة : الآية (١٢٤) .

(٢) هو الإمام أبو الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ويقال له « زيد الشهيد » . مات مقتولاً سنة (١٢١) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٢ / ٩٢-٩٣) و« الأعلام » (٣ / ٥٩) .

(٣) قال ابن العماد الحنبلي في ترجمة « زيد » : وأرسل إليه أبو حنيفة بثلاثين ألف درهم ، وحَثَّ الناس على نصره .

(٤) هو أبو الحَجاج يوسف بن محمد بن مقلد التَّنُوخي الجماهيري ، المعروف بابن الدوانيقي ، مؤرخ من العلماء بالحديث من فقهاء الشافعية . مات سنة (٥٥٨) هـ . انظر « الأعلام » (٨ / ٢٤٧) .

(٥) هما إبراهيم ومحمد ابنا عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب . انظر خبرهما في « شذرات الذهب » (٢ / ٢٠١ ـ ٢٠٤) .

السَّلاطين ، وهو الفتوى بالخروج عليهم ، وموآزرة الخارجين عليهم ، لا لكونه امتنع عن قبول القضاء ، وإنما حكوا ذلك تمويهاً وتكتماً ،كي ما يقال : إن الإمام يتشيَّعُ لزيد بن علي ، ويرى رأي الشيعة في ذلك ، والحق لا يخفى مهما كُتم أو مُوِّه أمره ، لأن له الظهور والغلبة بطبعه ، كما أن الباطل والافتراء لا يلبث أن يضمحلّ ، لأن زهوقه ذاتي له ، وما بالذات لا يختلف .

ماحصل له من المحنة من كيد حُسَّاده

قال أبو أحمد بن عَدي [1] : ذكر لي جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور واجتمع الناس عنده ، حَسَدَه بعض شيوخ الوقت ، فقال لأصحاب الحديث : إن محمد بن إسماعيل يقول : لفظي بالقرآن مخلوق ، فلما حضر المجلس قام إليه رجل فقال : يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه ثلاثاً ، فألح عليه ، فقال البخاري : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ، فَشَغَّب الرجل وقال : قد قال لفظي بالقرآن مخلوق [2] .

وقال البخاري : سمعت عبيد الله بن سعيد ـ يعني أبا قدامة السَّرَخسيَ

---

(١) تقدمت ترجمته في ص (١٧) .

(٢) ذكرَ هذه القصة الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ٤٥٣ ـ ٤٥٤) بسياق مقارب ضمن ترجمة الإمام البخاري .

يقول : مازلت أسمع أصحابنا يقولون : إن أفعال العباد مخلوقة ، قال محمد بن إسماعيل : حركاتهم ، وأصواتهم ، وأكسابهم ، وكتابتهم مخلوقة ، فأما القرآن المبين المثبت في المصاحف ، الموعى في القلوب ، فهو كلام الله غير مخلوق ، قال الله تعالى : ﴿ بَلْ هُو آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ في صُدُور الّذينَ أُوتُوا العِلْمَ ﴾ [1] .

وكان من أعظم من أثار عليه الفتنة في نيسابور محمد بن يحيى الذُّهلي [2] رفيقه في الطلب وأستاذه .

قال مسلم : لما قدِم البخاري نيسابور ما رأيت والياً ، ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به ، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث ، وقال محمد بن يحيى الذهلي في مجلسه : من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله ، فإني أستقبله ، فاستقبله محمد بن يحيى وعامة علماء نيسابور . فدخل البلد ، فنزل دار البخاريين ، فقال لنا محمد بن يحيى : لا تسألوه عن شيء من الكلام فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه وقع بيننا وبينه ، وشمّت بنا كل ناصبيٍّ ، ورافضيٍّ ، وجَهْميٍّ ، ومرجيء بخُراسان ، قال فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل حتّى امتلأت الدّار والسُّطوح ، فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من يوم قدومه ، قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن فقال : أفعالنا مخلوقة ، وألفاظنا من أفعالنا ، قال : فوقع بين الناس اختلاف ، فقال بعضهم : قال لفظي بالقرآن مخلوق ، وقال بعضهم : لم

---

(1) سورة العنكبوت : الآية (٤٩) .

(2) تقدم التعريف به ص (٥١) .

يقل ، فوقع بينهم في ذلك اختلاف حتى قام بعضهم إلى بعض ، قال : فاجتمع أهل الدار فاخرجوهم . انتهى .

قلت : إن نهي الذهلي عن سؤال البخاري عن شيء من الكلام ، فيه تلقين للفتنة ، وتعليم لمثارها ، وفتح لبابها ، ولذا قال أبو حامد بن الشَّرْقي[1]: سمعت محمد بن يحيى الذُّهْلي يقول : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يُجالَسُ ولا يُكَلَّم ، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعل فاتهموه أنه لا يحضر مجلسه إلّا من كان على مذهبه ، فمن هنا يظهر أن الذُّهلي كاد للبخاري في مسألة يعسر اتقاء العثور فيها ، وهي المسألة التي كانت حديث القوم وسَمَرهم ، لقرب العهد من الفتنة بها ، واستطارة شررها في البلاد ، وغليان الصُّدور بالبغضاء ، والعَدَاوة ، والمقت لمن لا يتعصب فيها .

قال الحاكم[2] : ولما وقع بين البخاري وبين الذُّهْلي في مسألة اللفظ ، انقطع الناس عن البخاري إلّا مسلم بن الحَجّاج ، وأحمد بن سَلَمة[3] ،

---

(١) هو أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري ابن الشرقي ، صاحب « الصحيح » وتلميذ الإمام مسلم ، الإمام العلّامة ، حافظ خراسان . مات سنة (٣٢٥) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٥ / ٣٧ ـ ٣٩) و« شذرات الذهب » (٤ / ١٣٥) .

(٢) تقدمت ترجمته في ص (٢٣) .

(٣) هو أبو الفضل أحمد بن سَلَمة النيسابوري ، الإمام الحافظ الحُجَّة ، رفيق الإمام مسلم في الرحلة إلى قتيبة . مات سنة (٢٨٦) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٣ / ٣٧٣) و« شذرات الذهب » (٣ / ٣٥٩) .

قال الذُّهلي : إلا من قال باللفظ فلا يَحِلُّ له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم رداءه فوق عمامته وقام على رؤوس الناس ، فبعث إلى الذُّهلي جميع ماكان كتبهُ عنه على ظهر جمال .

وعن أحمد بن سَلَمة النيسابوري قال : دخلت على البخاري فقلت : ياأبا عبد الله ، إن هذا رجل مقبول بخراسان خصوصاً في هذه المدينة ، قد لجَّ في هذا الأمر حتّى لا يقدر أحد منا أن يكلّمه فيه فما ترى ؟ قال : فقبض على لحيته ثم قال : ﴿ وأُفَوضُ أَمْري إلى الله ، إنَّ الله بَصِيرٌ بالعِبَاد ﴾ [1] اللهم إنك تعلم أني لم أرد المقام بنيسابور أشراً ، ولا بطراً ، ولا طلباً للرئاسة، وإنما أبت عليَّ نفسي الرجوع إلى الوطن لغلبة المخالفين، وقد قصدني هذا الرجل حَسَداً لما آتاني الله لاغير ، ثم قال لي يا أحمد : إني خارجٌ غداً لتخلصوا من حديثه لأجلي .

وقال الحافظ ابن الأَخْرَم [2]: لما قام مسلم بن الحَجَّاج ، وأحمد بن سَلَمة من مجلس محمد بن يحيى بسبب البخاري ، قال الذّهلي : لا يُساكنني هذا الرجل في البلد ، فخشي البخاريُّ وسافر [3] .

وقال الإمام ابن السيد البَطَلْيَوْسي الأندلسي [4] في كتابه

(١) سورة غافر : الآية (٤٤) .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم الشَّيباني ، الحافظ ، مُحَدِّث نيسابور ، له « المسند الكبير » و« المستخرج على الصحيحين » . مات سنة (٣٤٤) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٤ / ٢٣٧ - ٢٣٨) .

(٣) انظر « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ٤٦) .

(٤) هو أبو عبد الله بن محمد البطليوسي ، الإمام النحوي ، صاحب « الإنصاف » و« الفرق =

« الإنصاف »[1] في الباب الخامس في الخلاف العارض من جهة الرواية :

وللبخاري أبي عبد الله رحمه الله في هذا الباب ـ باب نقد الرجال ـ عناء مشكور ؛ وسعي مبرور ، وكذلك لمسلم ، وابن مَعِين[2] ، فإنهم انتقدوا الحديث وحرَّروه ، ونبهوا على ضعفاء الـمُحَدِّثين ، والمتهمين بالكذب ، حتّى ضجَّ من ذلك من كان في عصرهم ، وكان ذلك أحد الأسباب التي أوغرت صدور الفقهاء على البخاري ، فلم يزالوا يرصدون له المكاره ؛ حتى أمكنتهم فيه فرصة بكلمةٍ قالها ، فكَفَّروه بها ، وامتحنوه ، وطردوه من موضع إلى موضع ، وحتى حمل بعض الناس قَلقَه من ذلك على أن قال :

ولابنِ مَعينٍ في الرِّجالِ مقالةٌ سَيُسْأَلُ عنها والمليكُ شَهيدُ

فإنْ يَكُ حقاً قولُه فهو غيبةٌ وإنْ يَكُ زُوراً فالعِقَابُ شَديدُ

وما أخلق قائلَ هذا الشعر بأن يكون دفع مَغْرَماً ، وأسرَّ حَسْواً في ارتغاءٍ ، لأن ابن مَعِين فيما فعل أجدرُ بأن يكون مأجوراً من أن يكون موزوراً[3] . وأن لايكون في ذلك ملوماً بل مشكوراً . انتهى .

قال أحمد بن منصور الشِّيرازي[4] : لما رجع أبو عبد الله البخاري إلى

= بين الحروف الخمسة » . مات سنة (٥٢١) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٦ / ١٠٦ ـ ١٠٧) .

(١) انظر « الإنصاف » ص (١٦٣ ـ ١٦٤) بتحقيق صديقنا الدكتور رضوان الداية ، طبع دار الفكر بدمشق .

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي ، الإمام الحافظ ، أحد الأعلام ؛ وحجَّة الإسلام . مات سنة (٢٣٣) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٣ / ١٥٥ ـ ١٥٦) .

(٣) في الأصل : « مأزوراً » والتصحيح من « الإنصاف » .

(٤) هو أبو العبّاس أحمد بن منصور بن ثابت الشيرازي . كان أحد الحفَّاظ الرحالين . مات =

بخارى ، نصبت له القِبَابُ على فرسخ من البلد ، واستقبله عامة أهل البلد ، حتّى لم يبق مذكور ، ونثر عليه الدارهم والدنانير ، فبقي مدة ، ثم وقع بينه وبين الأمير فأمره بالخروج من بخارى (*) فخرج إلى بيكند [1] .

وقال الحاكم : عن أبي بكر بن أبي عمرو [2] قال : كان سبب مفارقة أبي عبد الله البخاري البلد - يعني بخارى - أن خالد بن أحمد الذُّهلي والي بخارى ، خليفة بن طَاهر [3] سأله أن يحضر منزله فيقرأ « التاريخ » و« الجامع » على أولاده فامتنع من ذلك وقال : لا يسعني أن أخصّ قوماً بالسّماع دون آخرين ، فاستعان خالد بحريث بن أبي الورقاء [4] وغيره من

= سنة (٣٨٢) هـ انظر « شذرات الذهب » (٤ / ٤٣٢) .

(*) السّعي بإخراج الدعاة إلى الحق كأنه مما توارثه المفسدون عن آبائهم ﴿ أتواصوا به بل هم قوم طاغون ﴾ [الذاريات : ٥٣] آية ﴿ أخرجوهم من قريتكم إنهم أناس يتطهرون ﴾ [الأعراف : ٨٢] . (المؤلف) .

(١) انظر الخبر في « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ٤٦٣) . وبيكند : بلدة بين بخارى وجيحون على مرحلة من بخارى . انظر « معجم البلدان » (١ / ٥٣٣) .

(٢) في « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ٤٦٤ - ٤٦٥) : « سمعت محمد بن العبّاس الضبيّ يقول : سمعت أبا بكر بن أبي عمرو الحافظ البخاري يقول : . . . وذكر الخبر بلفظ مقارب .

(٣) هو الأمير أبو أحمد عبيد الله بن عبد الله بن طاهر بن الحسين الخُزاعي ، من بيت إمارة وتقدم . ولي شرطة بغداد . وكان رئيساً جليلاً ، وشاعراً محسناً ، ومترسلاً بليغاً . له تصانيف منها « الإشارة » في أخبار الشعراء . و« رئاسة السياسة » و« البراعة في الفصاحة » . مات سنة (٣٠٠) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٤ / ٦٢) .

(٤) وذكره أيضاً الذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ٤٦٥) ضمن سياق الخبر ولم أقع على ترجمة له .

أهل بخارى ، حتّى تكلّموا في مذهبه ، فنفاه عن البلد ، وقد انتقم الحقُّ سبحانه من الأمير وكل من قصده [١] بسوء ، فصار عاقبة الأمير إلى الذُّلِّ والحَبْس ، بعد أن نودي عليه وهو على أتانٍ ، وأشخص على إكَافٍ [٢] وكذلك البقية .

روى غُنْجَارُ [٣] أن خالداً الذُّهلي والي بخارى بعث إلى محمد بن إسماعيل أن احملْ إليَّ كتاب « الجامع » و« التاريخ » لاسمع منك ، فقال لرسوله : قل له : إني لا أُذِلُّ العلم ، ولا أَحْمِلُهُ إلى أبواب السَّلاطين ، فإن كانت له حاجة إلى شيءٍ منه ، فليحضرني في مسجدي ، أو في داري ، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطانٌ فامنعني من المجلس ، ليكون لي عذرٌ عند الله يوم القيامة ، إني لا أكتم العلم ، فكان سبب الوحشة بينهما [٤] .

[ذكر وفاته] [٥]

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق : سمعت غالب بن جبريل ـ وهو الذي نزل عليه البخاري ـ بخَرْتَنك [*] ، يقول : إنه أقام أياماً فمرض حتّى وجه

(١) أي قصد الإمام البخاري .

(٢) الإكاف : الحمار . انظر « مختار الصحاح » (أكف) .

(٣) تقدمت ترجمته في ص (٢٠) .

(٤) انظر الخبر في « سير أعلام النبلاء » بلفظ مقارب فيه بعض الزيادة .

(٥) هذا العنوان أضفته من ترجمته في « سير أعلام النبلاء » .

(*) حدثني أحد صلحاء بخارى وكان رفيقي في البابور في رحلتي إلى المدينة المنورة عام (١٣٢٨) هـ أن البلدة التي دفن فيها الإمام البخاري المسماة بخرتنك (بفتح الخاء وسكون الراء وفتح التاء وسكون النون بعدها كاف) تسمى الآن خاجا آباد قال : وهي من سمرقند على ثلاث ساعات بسير الخيل . اهـ جمال الدِّين القاسمي .

إليه رسول من أهل سمرقند يلتمسون منه الخروج إليهم فأجاب وتهيأ للركوب ، ولبس خُفّيه وتعمَّم ، فلما مشى قدر عشرين خطوة أو نحوها إلى الدّابة ليركبها وأنا آخذ بعضده ، قال : أرسلوني ، فقد ضعفت ، فأرسلناه فدعا بدعوات ثم اضطجع فقضى ، ثم سال منه عرق كثير ، وكان قال : كفنوني في ثلاثة أثواب ، ليس فيها قميص ولا عمامة ، قال : ففعلنا ، ولما أدرجناه في أكفانه وصلّينا عليه ، ووضعناه في حفرته فاح من تراب قبره رائحة طيبة كالمسك ، ودامت أيَّاماً ، وجعل الناس يختلفون [1] إلى قبره أياماً ، يأخذون من ترابه ، إلى أن جعلنا خشباً مشبّكاً .

وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة (٢٥٦) ست وخمسين ومائتين . وكانت مدة عمره (٦٢) اثنتين وستين سنة إلاّ ثلاثة عشر يوماً ، تغمده الله برحمته .

ثناء الأئمة على البُخاري

قدَّمنا قول النَّسائي : مافي هذه الكتب كُلّها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل .

وقال الإسماعيلي : نظرت في كتاب « الجامع » الذي ألّفه أبو عبد الله البخاري ، فرأيته جامعاً كما سُمي لكثير من السُّنَن الصحيحة ، ودال على

(١) أي يتوجهون .

جمل من المعاني الحسنة المستنبطة ، التي لا يكمل لمثلها إلاّ من جمع إلى معرفة الحديث ونقلته ، والعلم بالروايات وعِلَلها ، علماً بالفقه ، واللغة ، وتمكنناً منها كُلّها ، وتبحراً فيها ، قال : وكان رحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك ، فبرع وبلغ الغاية ، فحاز [قصب] السّبق ، وجمع إلى ذلك حسن النِّيَّة ، والقصد للخير ، فنفعه الله ونفع به .

وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري [1] : رحم الله محمد بن إسماعيل فإنّه ألّف الأصول ـ يعني أصول الأحكام ـ من الأحاديث ، وبيّن للناس ، وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه .

وبلغ علي بن المديني أن البخاري يقول : ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلاّ عند علي بن المديني ، فقال ابن المديني : دعوا قوله ، فإنه ما رأى مثل نفسه .

وقال قُتَيْبَة [2] : عن طلاق السَّكْران ، فدخل محمد بن إسماعيل فقال قُتَيْبَة : للسائل هذا أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن رَاهَوَيه ، وعلي بن المديني قد ساقهم الله إليك ، وأشار إلى البخاري .

---

(١) هو أبو أحمد محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي الحاكم ، الحافظ الثقة المأمون ، أحد أئمة الحديث وصاحب التصانيف . مات سنة (٣٧٨) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٦ / ٣٧٠ ـ ٣٧٧) و« شذرات الذهب » (٤ / ٤١٥) .

(٢) هو أبو رجاء قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي مولاهم البلخي البغلاني ، شيخ الإسلام ، الإمام المُحَدِّث . وقال ابن العماد الحنبلي : اسمه يحيى وقيل علي ولقبه قتيبة . حدَّث عنه أصحاب الكتب الستة إلاّ ابن ماجه . مات سنة (٢٤٠) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١١ / ١٣ ـ ٢٤) و« شذرات الذهب » (٣ / ١٨٢) .

وقال أحمد بن حنبل : ما أخرجت خُرَاسان مثل محمد بن إسماعيل .

وقال يعقوب بن إبراهيم الدَّورَقي [1] ، ونُعَيم بن حَمَّاد الخُزَاعي [2] : محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأُمَّة .

وقال بُنْدَار محمد بن بشار [3] : هو أفقه خلق الله في زماننا ، وقال لما قدم البصرة : قدم اليوم سيد الفقهاء .

وقال رَجَاء بن مُرَجَّى الحافظ [4] : فضل محمد بن إسماعيل على العلماء ، كفضل الرجال على النساء .

وقال يحيى بن جَعْفَر البيكَنديّ [5] : لو قدرت أن أزيد من عمري في

---

(١) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدَّوْرَقي العبدي القيسي ، الإمام الحافظ الحجَّة . مات سنة (٢٥٢) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ١٤١ ـ ١٤٤) و« شذرات الذهب » (٣ / ٢٣٩) .

(٢) هو أبو عبد الله نعيم بن حمَّاد الخزاعي المروزي الفرضي ، صاحب التصانيف ، وأحد علماء الأثر ، ولأهل الحديث فيه كلام . مات سنة (٢٢٩) وقيل (٢٢٨) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٠ / ٥٩٠ ـ ٦١٢) ، « والإعلام بوفيات الأعلام » ص (١٠٢) و« شذرات الذهب » (٣ / ١٣٣ ـ ١٣٤ و١٣٥ ـ ١٣٦) .

(٣) هو أبو بكر محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري بُنْدار ، لُقِّب بذلك لأنه كان بُنْدَار الحديث في عصره ببلده ، والبُنْدار الحافظ . مات سنة (٢٥٢) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ١٤٤ ـ ١٤٩) ، و« شذرات الذهب » (٣ / ٢٣٨ ـ ٢٣٩) .

(٤) هو أبومحمد رجاء بن مُرَجَّى بن رافع ، وقيل : رجاء بنُ مَرجَّى بن رجاء بن رافع المروزي ، الإمام الحافظ الناقد المصنف . مات سنة (٢٤٩) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ٩٨ ـ ١٠٠) و« شذرات الذهب » (٣ / ٢٢٧) وقد تحرفت فيه « مُرَجَّى » إلى « مُرَّحي » فلتصحح من هنا .

(٥) هو أبو زكريا يحيى بن جعفر بن أعين البخاري البيكندي ، الإمام الحافظ الحجَّة ، مُحَدِّث =

عمر محمد بن إسماعيل لفعلت ، فإن موتي يكون موت رجل واحد ، وموت محمد بن إسماعيل فيه ذهاب العلم .

وقال عبد الله بن محمد الـمُسْنِديّ [1] : محمد بن إسماعيل إمام ، فمن لم يجعله إماماً فاتهمه .

وسئل الدَّارميُّ [2] عن حديث وقيل له : إن البخاري صححه فقال : محمد بن إسماعيل أبصر مني ، وهو أكيس خلق الله ، عَقَل عن الله ما أمر به ونهى عنه من كتابه ، وعلى لسان نبيه ، إذا قرأ القرآن شغل قلبه ، وسمعه ، وبصره ، وتفكّر في أمثاله ، وعَرَف حلاله من حرامه .

واستقراء الثناء عليه من أشياخه ، وأقرانه ، واتباعه يطول ، وقد استوفى غرراً من ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة « الفتح » [3] فليرجع إليها المستزيد .

= ماوراء النهر . مات سنة (٢٤٣) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٢ / ١٠٠ ـ ١٠١) .

(١) هو أبو جعفر عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي البخاري المعروف بالمسندي لكثرة اعتنائه بالأحاديث الـمُسْنَدة ، الإمام الحافظ المجود ، شيخ ماوراء النهر مع محمد بن سلام . مات سنة (٢٢٩) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٠ / ٦٥٨ ـ ٦٦٠) و« شذرات الذهب » (٣ / ١٣٥) .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي ، الإمام الحافظ الكبير ، صاحب « السُّنن » . مات سنة (٢٥٥) هـ . انظر « شذرات الذهب » (٣ / ٢٤٥) .

(٣) انظر « هدي الساري » ص (٤٨٢ ـ ٤٨٥) .

عدد مصنفاته

١ ـ « الجامع الصحيح » وهو الذي اشتهر في الآفاق ، وتطاولت إلى الاتصال بجامعه من الأعلام الأعناق ، صنَّفه في ستة عشر سنة ، وانتخبه من ستمائة ألف حديث كما آثرناه قبل[١] .

٢ ـ « قضايا الصحابة والتّابعين » صنَّفه لما طَعَنَ في ثماني عشرة .

٣ ـ « التاريخ الكبير »[٢] .

٤ ـ التاريخ الأوسط » .

٥ ـ « التاريخ الصغير »[٣] .

٦ ـ « الأدب المفرد »[٤] .

---

(١) قلت : وقد قال الفضل بن إسماعيل الجُرجَاني فيما نقله عنه الصفدي في « الوافي بالوفيات » (٢ / ٢٠٨ ـ ٢٠٩) في آخر ترجمة الإمام البخاري أبياتاً استحسنت إيرادها هنا وهي :

صحيح البخاريِّ لو أنصفوه ... لما خُطَّ إلا بماء الذهبْ

أسانيدُ مثل نجوم السّمَاء ... أمام متونٍ كمثل الشُّهُبْ

فيا عالماً أجْمَعَ العَالمون ... على فضل رتبته والرُّتَبْ

نفيتَ السَقيم من الناقلين ... ومن كان متّهَماً بالكَذبْ

وأثبتَ من عدّلتْه الرُّواةُ ... وصحَّتْ روايتهُ في الكتبْ

وأبرزتَ من حُسن ترتيبه ... وتبويبه عجباً للعجبْ

(٢) طبع في تسع مجلدات في تركيا ، وأصدرت دار الكتب العلمية فهارس له في جزأين .

(٣) طبع في مصر بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد .

(٤) طبع عدة مرات أفضلها التي صدرت في مصر بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالى .

٧ ـ « القراءة خلف الإمام »[1] .

٨ ـ « برّ الوالدين » .

٩ ـ « خلق أفعال العباد » .

١٠ ـ « كتاب الضعفاء » .

١١ ـ « الجامع الكبير » .

١٢ ـ « المسند الكبير » .

١٣ ـ « التفسير الكبير » .

١٤ ـ « كتاب الأشربة » .

١٥ ـ « كتاب الهِبة » .

١٦ ـ « أسامي الصحابة » .

١٧ ـ « كتاب الوحدان » وهو من ليس له إلّا حديث واحد من الصحابة .

١٨ ـ « كتاب المبسوط » .

١٩ ـ « كتاب العلل » .

٢٠ ـ « كتاب الكُنى » .

٢١ ـ « كتاب الفرائد » .

التغالي في رفع الأسانيد إلى جامعه

ولعت أَنْفُسُ الفضلاء بالاتصال بجامعه ، وعنيت في إثباتها بتنوع

---

(١) طبع في مصر منذ سنوات .

الأسانيد إليه ، والتفنن في تسلسلها ، وغلت في محبّة القرب منه والإغراب في الظفر بالمعمرين ، لتقل الوسائط إليه ، وزاد بعضهم في الإغراب ، فزعم الاستجازة من الجنِّ ، وآخر تباهى بإجازة مناميّة ، طوت له المسافات طياً كبيراً كما يراه متتبع الأثبات المتأخرة ، وقد تكلّمت على مثل هذا التغالي في كتاب « الطالع السعيد في مهمات الأسانيد » والذي أراه أنه لم يؤت هؤلاء المتولعون بذلك إلاّ مما أحاط بأزفتهم المتأخرة من ضعف العلم ، وموت التحقيق ، وذهاب رجال النّظر والاستدلال ، اللهم إلاّ بقايا غمرهم ذاك المحيط ، فلم يكن لهم صوت إلاّ داخل بيوتهم ، أو مدارسهم ، أو في مؤلفاتهم ، وإلاّ فمتى عهد من أئمة الحديث ، وأبطال الرواية من السَّلَف أن يعولوا في الرواية على منام ، أو تخيل جني ؟ هل سُمع ذلك من أمثال البخاري ومسلم ، بل ممن هو دونهما بمراحل ، ممن جمع الأجزاء ، والمعاجم ؟ كلا فإنا لله وإنا إليه راجعون .

وبالجملة فحلية السَّند معرفة رجاله وطبقاتهم ، وشهرتهم ، وكما بدىء هذا الأمر بانتقاء الرجال وتخيرهم ، فكذا يكون فيمن يوصلنا بهم ، ولا أرى التساهل في ذلك ، وإن ولع به من ولع من المتناظرين لما أوضحنا ، فلذا أسوق ما أراه أجود سند دمشقي لي إلى الإمام البخاري ، لشهرة رجاله وحفظ تراجمهم ، وفيه عدا عن ذلك تتويجه بالأباء والأجداد الذين أنعم الله عليهم ، ورفع درجتهم بالعلم ، وتسلسله بالدمشقيين من أوله إلى آخره ، ومثل هذا معدود من لطائف الإسناد عند المحدِّثين فأقول : أروي هذا « الصحيح » سماعاً لبعضه ، وإجازة لباقيه ، عن مولاي الإمام الوالد

الأستاذ الشيخ محمد سعيد [1] رحمه الله ورضي عنه (إمام جامع سنان باشا في دمشق ومدرِّسه عن والده جَدِّي العَلاَمة الشيخ قاسم بن صالح بن إسماعيل الشهير بالحلاق [2] (إمام جامع سنان باشا ومدرِّسه أيضاً) عن العلاّمة الأوحد الشيخ صالح الدسوقي الحُسيني [3] (إمام جامع سنان باشا ومدِّرسه أيضاً) وهو جدّ جدتي لأبي ، عن الشيخ علي السّليمي الدمشقي الصّالحي [4] العارف بالله تعالى ، [عن] الشيخ عبد الغني النَّابلسي الدمشقي [5] ، عن نجم الدِّين محمد الغَزّي الدمشقي [6] ، عن والده بدر

---

(١) هو محمد سعيد بن قاسم بن صالح الحلاّق القاسمي . أديب متفنن ، من علماء دمشق . كان عارفاً بالصناعات الشامية . له « بدائع الغرف في الصناعات والحرف » وغيره . مات سنة(١٣١٧) هـ . انظر « الأعلام » (٦ / ١٤١) .

(٢) هو قاسم بن صالح بن إسماعيل الحلاّق ، فاضل دمشقي ، له نظم ، صنَّف رسالة في « مسائل الرضاع » ومنسكاً سمّاه « إعانة الناسك على أداء المناسك » . مات سنة (١٢٨٤) هـ . انظر « الأعلام » (٥ / ١٧٧) .

(٣) هو صالح بن محمد الدسوقي . فاضل من أهل دمشق . له « ديوان خطب » . مات سنة (١٢٤٦) هـ . انظر « الأعلام » (٣ / ١٩٥) .

(٤) هو علي بن محمد بن علي بن سليم الشافعي الدمشقي الصالحي ، أبو الحسن ، علاء الدِّين ، المعروف بالسَّليمي . مات سنة (١٢٠٠) هـ . انظر « الأعلام » (٥ / ١٦) .

(٥) هو عبدالغني بن إسماعيل بن عبدالغني النابلسي ، شاعر ، عالم بالدِّين والأدب ، مكثر من التصنيف . من مصنَّفاته « ذخائر المواريث في الدلالة على مواطن الحديث » وهو من خيرة كتبه . و« الحقيقة والمجاز في رحلة بلاد الشام ومصر والحجاز » وقد حقق الجزء الأول منه صديقنا الفاضل الأستاذ رياض عبد الحميد مراد . مات سنة (١١٤٣) هـ . انظر « الأعلام » (٤ / ٣٢ - ٣٣) .

(٦) هو أبو المكارم محمد بن محمد الغزّي العامري القرشي ، مؤرِّخ باحث أديب ، من =

الدِّين محمد الغَزِّي الدمشقي [1] ، عن تقي الدِّين أبي بكر بن قاضي عَجْلُون الدمشقي [2] ، [عن] خاتمة حُفَّاظ الدِّيار الشامية شمس الدِّين محمد بن أبي بكر الشهير بابن ناصر الدِّين الدمشقي [3] ، عن علاء الدِّين علي بن أبي المجد بن الصائغ الدمشقي [4] ، عن أبي العبّاس أحمد بن أبي طالب الحَجَّار الدمشقي الصّالحي [5] قال : حدثنا الحُسين بن المُبَارك

= مصنفاته « الكواكب السائرة في تراجم أعيان المئة العاشرة » وغيره . مات سنة (١٠٦١) هـ. انظر « الأعلام » (٧ / ٦٣) .

(١) هو أبو البركات محمد بن محمد بن محمد الغزِّي العامري الدمشقي ، فقيه شافعي ، عالم بالأصول والتفسير والحديث . له مصنفات عدة . مات سنة (٩٨٤) هـ . انظر « الأعلام » (٧ / ٥٩) .

(٢) هو أبو بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن قاضي عجلون الزُّرعي الدمشقي . فقيه انتهت إليه رئاسة الشافعية في عصره . مات سنة (٩٢٨) هـ . انظر « الأعلام » (٢ / ٦٦ - ٦٧) .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد القيسي المعروف بابن ناصر الدِّين الدمشقي ، الإمام الحافظ المؤرخ المصنِّف ، صاحب « توضيح المشتبه » وسواه من المصنفات النافعة . مات سنة (٨٤٢) هـ . انظر ترجمته ومصادرها في مقدمة الأستاذ محمد نعيم العرقسوسي لكتابه المتقدم ذكره .

(٤) هو علي بن محمد بن محمد بن أبي المجد بن علي الدمشقي ، ويعرف بابن الصائغ وبابن خطيب عين ثرما . مات سنة (٨٠٠) هـ . انظر « إنباء الغمر » (٣ / ٤٠٧ - ٤٠٨) .

(٥) هو أحمد بن أبي طالب بن نعمة الديرمقرني ثم الصالحي ، من العلماء الأعلام . مات سنة (٧٣٠) هـ . انظر « الإعلام بوفيات الأعلام » ص (٣٠٨) .

الزّبيدي [1] بصالحية دمشق قال : حدَّثنا عبد الأول بن عيسى السِّجزي [2] الهَرَوي قال : حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن المظفّر الدَّاوودي [3] قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حمّويه السَّرخسي [4] قال : حدثنا محمد بن يوسف الفِرَبري [5] قال : حدثنا مؤلِّفه محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله .

وقد آثرت طول السَّند لما ذكرت ، وإلاّ فقد استخرجت سنداً قريباً إلى البخاري من طبقات رجال إسناده لا أعلم أقرب منه على التحقيق ، فيه طي واسطة الإسناد المشتهر الآن بأنه أقرب سند إلى البخاري ، وقد ذكرته مع تنوع أسانيدي في « الطالع السعيد » الذي نوّهت به ، ومع مجاراتنا لما أُلِّف من مثل هذا ، فإن اغتباطنا بفقه الدِّرَاية لا بالقُرب ولا بسرد الدِّراية فللّه الحمد في الأولى والآخرة .

---

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد الرَّبَعي الزَّبيدي البغدادي البابصري الحنبلي ، الإمام الفقيه الكبير مسند الشام . مات سنة (٦٣١) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (٢٢ / ٣٥٧ ـ ٣٥٩) و« شذرات الذهب » (٧ / ٢٥٢ ـ ٢٥٣) .

(٢) هو أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إبراهيم السِّجزي ثم الهروي الماليني . مات (٥٥٣) هـ . انظر « الإعلام بوفيات الأعلام » ص (٢٢٨) و« شذرات الذهب » (٦ / ٢٧٥ ـ ٢٧٦) .

(٣) هو أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفّر الداوودي البوشنجي ، الإمام العلاّمة الورع ، المتوفى سنة (٤٦٧) هـ . انظر « سير أعلام النبلاء » (١٨ / ٢٢٢ ـ ٢٢٦) و« شذرات الذهب » (٥ / ٢٨٧ ـ ٢٨٨) .

(٤) تقدمت ترجمته في ص (٣٢) .

(٥) تقدمت ترجمته في ص (١٤) .

ما نظم في مدح البخاري وكتابه

« الجامع الصحيح »

من ذلك ما قال الإمام الشهير أبو حَيَّان الأندلسي [1](*) :

أَسَامِعَ أَخْبَارَ الرَّسولِ لكَ البُشرى ... لقدسُدتَ في الدُّنيا وقدفُزْتَ في الأُخرى

تُشَنِّفُ [2] آذاناً بعقدِ جَوَاهِرٍ ... تَوَدُّ الغَوَاني لو تُقَلَّدهُ النحرا

جَواهر كم حَلّت نفوساً نفيسةً ... فحلّت بها صَدْراً وجَلّتْ بها قَدْرا

هَل الدِّينُ إلاّ ماروته أكابرٌ ... لنا نَقَلوا الأَخبارَ عن طَيِّبٍ خَبرا

وأدّوا أحاديث الرّسُول مصونةً عن ... الزّيف والتصحيف فاستوجبوا الشُّكرا

وإن « البُخاريَّ » الإمام لجامعٌ ... بجامعهِ منها اليواقيتَ والدُّررا [3]

على مَفْرِقِ الإسلام تاجٌ مُرَصَّعٌ ... أضاءَ به شمساً ونارَ به بَدراً

وبحرُ علوم يلفظُ الدُّرَّ لا الحصى ... فَأَنْفِسْ بها [4] دُرَّاً وأعظم به بحرا

تَصَانيفُهُ نَوْرٌ ونُوْرٌ لناظر ... فَقَد أَشْرَقَتْ زُهْراً وقد أينَعَت زَهْرا

---

(١) هو أبو حيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الغرناطي الأندلسي الجيَّاني النِّفري ، الإمام الكبير ، من علماء العربية . مات سنة (٧٤٥) هـ . انظر « الأعلام » (٧ / ١٥٢) .

(*) أوردها المقري في « نفح الطيب » [(٢ / ٥٧٤)] في ترجمة أبي حيّان . (المؤلف) .

(٢) جاء في « المعجم الوسيط » (١ / ٤٩٦) : شَنَّف الآذان بكلامه : أمتعها به .

(٣) في « نفح الطيب » : « والدُّرا » .

(٤) في الأصل : « فأنفس به » وما أثبته من « نفح الطيب » .

نحا سُنَّةَ المُخْتَارِ ينظِمُ شَتَّها يُلَخّصها جمعاً ويُخْلِصُهَا[1] تِبرا

وكَم بَذَلَ النَّفْسَ المصونةَ جاهداً فجاز لها بحراً وجَابَ لها بَرا

فطوراً عِراقيّاً وطوراً يمانياً وطوراً حِجَازيّاً وطوراً أتى مصرا

إلى أن حَوَى منها الصَّحيحَ صَحِيفَةً[2] فوافى كتاباً قد غدا الآيةَ الكُبرى

كتابٌ له مِنْ شَرْع أحمدَ شِرْعَةٌ مُطَهَّرةٌ تعلو السماكين والنسرا

ومن ذلك قول بعض الفُضلاء[*] :

أعيا فُحُولَ العِلْم حَلّ رموزِ ما أبداهُ في الأبواب من أسرارِ

فازوا من الأوراق منه بما جَنَوْا منها ولم يَصِلوا إلى الأثمار

مازال بِكْراً لم يُفضّ ختامُه وعُراه ما حلّت عن الأزرار

حجبت معانيه التي أوراقها ضُربت على الأبواب كالأستار

مِنْ كُلِّ باب حين يفتح بعضه ينهار مِنْهُ العِلْمُ كالأنهارِ

لاغَرْو إن أمسى البُخاري للورى مِثْلَ البحار لمنشأ الأمْطَارِ

خَضَعَت له الأَقْرَانُ فيه إذا بدى خَرُّواً على الأذقان والأكرارِ

هذا ما يَسَّر الله سبحانه من فضله جمعه من ترجمه البخاري ، وقد أعددته درساً يقرأ يوم ختام جامعه الصحيح ، ليقف متحمله على فضله الرّجيح ، أغدق الله على جَدَثه[3] سحائب الرحمة والرضوان ، وغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا وللمؤمنين إنه ولي الفضل والإحسان .

---

(١) في الأصل : « جمعاً وجاب لها » والتصحيح من « نفح الطيب » .

(٢) في الأصل : « صحيحه » وما أثبته من « نفح الطيب » .

(*) أوردها القسطلاني في مقدمة شرحه. (المؤلف) .

(٣) الجَدَث : القبر . انظر « مختار الصحاح » (جدث) .

المصادر والمراجع المعتمدة في تحقيق الكتاب

١ - أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ، للحوت - اعتنى به وعلَّق عليه محمود الأرناؤوط ، دار الفكر . بيروت ١٤١٢ هـ .

٢ - الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، مصورة مؤسسة الرسالة . بيروت دون تاريخ .

٣ - الأعلام ، للزركلي ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين . بيروت ١٣٩٩ هـ .

٤ - الإعلام بوفيات الأعلام ، للذهبي ، تحقيق رياض عبد الحميد مراد وعبد الجبّار زكّار ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٢ هـ .

٥ - الأمصار ذوات الآثار ، للذهبي ، تحقيق محمود الأرناؤوط بإشراف عبد القادر الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، بيروت ١٤٠٥ هـ .

٦ - الإنصاف في التنبيه على المعاني و الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ، للبطليوسي ، تحقيق د . رضوان الداية ، دار الفكر ، دمشق ١٤٠٣ هـ .

٧ - تذكرة للحفاظ ، للذهبي ، مصورة دار إحياء التراث العربي ، بيروت دون تاريخ .

٨ ـ تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي ، مصورة دار الكتب العلمية ، بيروت دون تاريخ .

٩ ـ الترغيب والترهيب ، للمنذري ، تحقيق مصطفى محمد عمارة ، مصورة دار إحياء التراث العربي ، بيروت دون تاريخ .

١٠ ـ توضيح المشتبه ، لابن ناصر الدِّين ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي (الجزء الأول) مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٧ هـ .

١١ ـ جامع الأصول ، لابن الأثير ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، دمشق ١٣٨٩ هـ .

١٢ ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، للقرشي ، تحقيق د . عبد الفتاح محمد الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٩٨ هـ .

١٣ ـ الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، مصورة دار الجيل ، بيروت دون تاريخ .

١٤ ـ الروض المعطار في خبر الأقطار ، للحميري ، تحقيق د . إحسان عبَّاس ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٣٩٥ هـ .

١٥ ـ زاد المسير في علم التفسير ، لابن الجوزي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ، المكتب الإسلامي ، دمشق ١٣٨٨ هـ .

١٦ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٣٩٩ هـ .

١٧ ـ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، للمرادي ، بيروت دون تاريخ .

١٨ ـ سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، تحقيق جماعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ١٤٠١ ـ ١٤٠٥ هـ .

١٩ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد ، تحقيق محمود الأرناؤوط بإشراف عبد القادر الأرناؤوط (١ ـ ٧) دار ابن كثير ، بيروت ١٤٠٦ ـ ١٤١٢ هـ .

٢٠ ـ صحيح البخاري ، بعناية الدكتور مصطفى البغا ، دار القلم ، دمشق ١٤٠١ هـ .

٢١ ـ طبقات الحفاظ ، للسيوطي ، تحقيق د . علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٣٩٣ هـ .

٢٢ ـ علوم الحديث ، لابن الصلاح ، تحقيق د . نور الدِّين عتر ، دار الفكر ، دمشق ١٤٠٤ هـ .

٢٣ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، مصورة دار المعرفة ، بيروت دون تاريخ .

٢٤ ـ الكشاف ، للزمخشري ، بعناية مصطفى حسين أحمد ، مصورة دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٧ هـ .

٢٥ ـ كشف الظنون ، لحاجي خليفة ، مصورة دار الفكر ، بيروت ١٤١٠ هـ .

٢٦ ـ الكواكب السائرة ، للغزي ، تحقيق د . جبرائيل سليمان جبور ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٣٩٩ هـ .

٢٧ ـ لسان العرب ، لابن منظور ، طبعة دار المعارف ، القاهرة دون تاريخ .

٢٨ ـ اللُّباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير ، مصورة دار صادر ، بيروت دون تاريخ .
٢٩ ـ مجمع الزوائد ، للهيثمي ، مصورة دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠٢ هـ .
٣٠ ـ مختار الصحاح ، الرازي ، ترتيب محمود خاطر ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٣٧٣ هـ .
٣١ ـ مشاهير علماء الأمصار ، لابن حبَّان ، تحقيق د . مانفريد فلايشهمر ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٧٩ هـ .
٣٢ ـ معجم البلدان، لياقوت، مصورة دار الصادر، بيروت ١٣٩٧هـ.
٣٣ ـ معجم المؤلفين ، لكحالة ، دمشق ١٣٧٦ هـ .
٣٤ ـ المعجم الوسيط ، مصورة مؤسسة النوري ، دمشق دون تاريخ .
٣٥ ـ مقدمة ابن خلدون ، مصورة مؤسسة الأعلمي ، بيروت ١٣٩١ هـ .
٣٦ ـ ميزان الاعتدال ، للذهبي ، تحقيق محمد علي البخاوي ، مصورة دار المعرفة ، بيروت دون تاريخ .
٣٧ ـ نفح الطيب ، للمقري ، تحقيق د . إحسان عبَّاس ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٨ هـ .
٣٨ ـ هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث ، للشنقيطي ، اعتنى به وعلق عليه رمزي سعد الدِّين دمشقية ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ١٤١٠ هـ .

الفهارس العامة (*)

إعداد

رياض عبد الحميد مراد

(*) وتشتمل على جميع ما جاء في متن الكتاب وتعليقاته من الفوائد المنوعة التي يحتاج إليها القارىء الباحث .

١ ـ فهرس الآيات الكريمة

* * *

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة

* * *

٣ - فهرس الأشعار

الشطر الأول	القافية	الوزن	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
صحيح البخاريِّ لو أنصفوه	الذهبْ	المتقارب	٦	الفضل بن إسماعيل	٦٦ : ١٤ - ١٩
اغتنم في الفراغ فضل ركوعٍ	بَغْتَهْ	الخفيف	٢	البخاري	٢٣ : ٤ - ٥
ولابن معين في الرجال مقالةٌ	شهيدُ	الطويل	٢	بعض الناس	٥٩ : ٩ - ١٠
أسامع أخبار الرسول لك البشرى	النحرا	الطويل	١٤	أبو حيان الأندلسي	٧٢ : ٤ - ١٢
					٧٣ : ١ - ٥
أعيا فحول العلم حلّ رموز ما	أسرارِ	الطويل	٧	بعض الفضلاء	٧٣ : ٧ - ١٣
إن عشت تفجع بالأحبة كلهم	أفجعُ	الكامل	١٠	البخاري	٢٣ : ٧

* * *

٤ ـ فهرس الأعلام

* حرف الباء *

* حرف الخاء *

* حرف الدال *

* حرف الذال *

* حرف الراء *

* حرف الزاي *

* حرف السين *

* حرف الشين *

* حرف الصاد *

* حرف الضاد *

* حرف الطاء *

* حرف الظاء *

* حرف العين *

* حرف الغين *

* حرف الفاء *

* حرف القاف *

* حرف الكاف *

* حرف الميم *

* حرف النون *

* حرف الهاء *

* حرف الواو *

* * *

٥ ـ فهرس أقوال البخاري وغيره

ما أعلم في الأرض كتاباً أصح من الموطأ	الشافعي	٢٧ : ٨ ـ ٩
ما أعلم كتاباً بعد كتاب الله عز وجل أصح من موطأ مالك		٢٨ : ١٣
ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أن الغيبة حرام		٢١ : ١٠
ما توليت شراء شيء قط ولا بيعه كنت آمر إنساناً فيشتري لي		٢٠ : ٧ ـ ٨
ما جلست للتحديث حتى عرفت الصحيح من السقيم وحتى نظرت في كتب أهل الرأي وما تركت بالبصرة إلا كتبته		١٩ : ١٣ ـ ١٤
ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل		٢٨ : ٨ ـ ٩ / ٦٢ : ١٤
ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين		٢٩ : ٩ ـ ١٠

* * *

٦ ـ فهرس الأقوام والجماعات

٧ ـ فهرس الأماكن

***

٨ ـ فهرس الفوائد

* * *

٩ ـ فهرس مصادر المؤلف

* * *

١٠ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

* * *

المحتوى

* * *

رقم: 238 - 92